المصرف العربي
للتنمية الإقتصادية في افريقيا

التقرير السنوي 2021

دعم التعافي الاقتصادي في أفريقيا من أجل التنمية المستدامة

المحتويات

خطاب رئيس مجلس الإدارة 4

كلمة مدير عام المصرف 6

معطيات عامة 8

أضواء على أنشطة المصرف (حقائق وأرقام) 13

تمويلات المصرف (1975 - 2021) 16

إجمالي التمويلات في عام 2021 وتوزيعها حسب نوافذ التمويل والركائز الاستراتيجية 17

أهم مؤشرات النشاط التمويلي للأعوام (2019 - 2020 - 2021) 19

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية والأفريقية خلال عام 2021 21

الفصل الأول: أنشطة وعمليات المصرف 25

مقدمة: الأولويات والأهداف الاستراتيجية للعمليات 26

العمليات التي اكتملت خلال عام 2021 28

توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض في عام 2021 28

التمويل المشترك خلال عام 2021 28

الفصل الثاني: الأداء المالي 32

المركز المالي في 31/12/2021 34

إجمالي الدخل في 31/12/2021 35

السحب والاسترداد خلال عام 2021 38

الفصل الثالث: تعزيز الأثر التنموي للمصرف 43

تطوير آليات التمويل والمتابعة 44

أنظمة الجودة والتحول الرقمي 48

تعزيز إدارة المخاطر والامتثال 48

مبادرات المصرف 50

الملاحق 52

الملحق الأول: تفصيلٌ بالعمليات المُوافق عليها خلال عام 2021 53

الملحق الثاني: مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 31/12/2021 92

معالي رئيس مجلس المحافظين
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تحية طيبة،

طبقاً للمواد 6/25 و2/34 و35 من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أتشرّفُ بأن أرفع إلى مجلس المحافظين الموقّر، بالإنابة عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2021. ويشتمل التقرير على عرض لأهم الأنشطة التمويلية والمنجزات، وتفصيل بالعمليات التي تمت الموافقة عليها خلال العام، والأداء المالي، والإجراءات التي تمت لتطوير آليات فعالية التنمية في ضوء استراتيجية المصرف 2030، بالإضافة إلى تقرير الحسابات المدققة للسنة المالية 2021.

وأرجو أن تتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،

د. فهد بن عبد الله الدوسري

رئيس مجلس الإدارة

القيم المؤسسية

2030

كلمة مدير عام المصرف

يسرني ويشرفني أن أضع بين يدي كل المعنيين بنشاط المصرف في المنطقتين العربية والأفريقية والمهتمين بالعمل التنموي على مستوى العالم، التقرير السنوي عن نشاطات المصرف لعام 2021، الذي يستعرض بصورة مختصرة المجهودات التي بُذلت خلال العام بهدف دعم التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، وقيام المصرف بالمهام المنوطة به من أجل تحقيق هذا الهدف.

لا شك في أن عام 2020 فرض وضعاً استثنائياً بكل المقاييس حيث أثر انتشار جائحة كوفيد-19 على استقرار الحياة البشرية في شتى المجالات ومن ضمن ذلك - بالطبع - تعثر استمرار أعمال المؤسسات التنموية في القطاعين العام والخاص. إلا أن المصرف وبفضل التوجيهات الصائبة والدعم القوي الذي يلقاه من أصحاب المعالي المحافظين والتزام كل من سعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المُوقرين بتعزيز دوره وتطوير آليات عمله، تمكّن من الاستمرار دون انقطاع في القيام بدور فعال وحشد الموارد المالية اللازمة لمساندة الدول المستفيدة في مواجهة الأزمة والتخفيف من أضرارها على نشاطه، وقد تصادف ذلك مع تنفيذ استراتيجيته العشرية في عام 2021.

غطى نشاط المصرف في عام 2021 كل الركائز الاستراتيجية مع التركيز بصورة خاصة على ركيزة «الاستثمار في البنية التحتية من أجل الشمول والتصنيع والإبتكار»، من خلال مشروعات عالية الأهمية ذات أثر كبير على فك العزلة وتسهيل انسياب حركة الأشخاص والبضائع في عدة دول مستفيدة، وتوفير الطاقة الضرورية لتوفير حياة كريمة وللنهوض بالنشاط الاقتصادي ودعم تطوير منظومة إمداد السكان بمياه الشرب وكذلك القطاع الصناعي في دول أخرى. كما بدأ المصرف خلال العام تمويل نمط جديد من المشروعات في بعض الدول المستفيدة مثل مشروع تهيئة منطقة صناعية لتحسين جاذبية الاستثمارات في القطاع الصناعي وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، ومشروع دعم الابتكار بهدف تسريع التحول للاقتصاد القائم على المعرفة، ومشروع إنجاز 20 ألف مسكن اجتماعي واقتصادي لتمكين عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على سكن لائق وعلى الخدمات الحضرية الأساسية.

وفيما يخص الركيزة الاستراتيجية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص والتجارة والركيزة المتعلقة بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في أفريقيا ولمواجهة آثار جائحة كوفيد - 19 ، قام المصرف بدعم تعزيز قدرة الصمود لدى المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية العاملة في مجالات التصنيع الزراعي والطاقة. كذلك استفادت من تمويلاته بنوك تجارية في عدة بلدان لدعم القطاع الخاص ودفع عجلة النمو الاقتصادي ولإستخراج وتصدير البوكسيت، كما تم دعم توفير سلع استراتيجية لبعض الدول الأفريقية عن طريق خطوط تمويل التجارة.

ونالت ركيزة تنمية سلاسل القيمة الزراعية حظاً وافراً من تمويلات العام، شملت خط تمويل لصالح مجموعة من مصدري الكاجو الأفارقة مكنتهم من الوصول إلى الأسواق الدولية، وأيضاً خط تمويل لتمويل قطاع الكاكاو لدعم الاستقرار المعيشي للسكان.

أما في مجال عمليات تنمية القدرات التي يتم تمويلها بموجب ِمنحْ ، فقد قام المصرف بتنظيم ورعاية الكثير من الأنشطة والفعاليات المتنوعة في مجالات التجارة والاستثمار وتعزيز ريادة الأعمال نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - رعاية النسخة الثانية من معرض التجارة البينية الأفريقية وانطلاق اتفاقية التجارة القارية الأفريقية. يضاف إلى ذلك تنظيم البرامج التدريبية لتقوية مقدرات الكوادر الأفريقية في مختلف التخصصات وإرسال خبراء عرب للدول الأفريقية للاستفادة من خبراتهم.

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى سعي المصرف الحثيث والجهود المكثفة التي بُذلت في عام 2021 للحصول على تصنيف ائتماني على مستوى أسواق المال، الأمر الذي يعد مهماً وأساسياً بالنسبة له، حيث سيُمكّنه من تقديم تمويلات ملائمة للدول الأفريقية جنوب الصحراء ومن إصدار ضمانات قوية لتطوير تجارة فعالة.

وختاماً أود تأكيد التزام المصرف بمواصلة التقدم بثبات لتحقيق رؤية لإرساء النهج التشغيلي والإصلاحات الهيكلية التي دأب على تحسينها باستمرار، وذلك في إطار تحقيق رؤيته الاستراتيجية بأن يصبح منصة رائدة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي تُسهم بشكل فعال ومبتكر في تحقيق التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للدول الأفريقية على ضوء أهداف التنمية المستدامة وبرامج تنمية أفريقيا 2063.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. سيدي ولد التاه

مدير عام المصرف

معطيات عامة

الأنشطة المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة (18) دولة عربية موقعة على اتفاقية إنشائه في عام 1974، منذ بدء أنشطته التمويلية في عام 1975 ظل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يعمل على إرساء وتقوية جسور التعاون بين المنطقتين العربية والأفريقية، وذلك من خلال عملياته المتنوعة التي تغطي 44 دولة أفريقية غير عربية جنوب الصحراء.

المهام وتتمثل مهام المصرف الرئيسية في الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية وتوفير المعونة الفنية اللازمة لها، وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في تنمية أفريقيا من خلال التبادل التجاري والاستثمار.

الهيئات القيادية

مجلس المحافظين هو السلطة العُليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو، والمحافظون في الغالب هم وزراء المالية في دولهم. ويملك مجلس المحافظين كافة الصلاحيات، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء.

مجلس الإدارة يتكوّن من أحد عشر عضواً ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلاّ ما كان منها مقصوراً على مجلس المحافظين. ويكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس المال أعضاء دائمين، بينما يشترك بقية الأعضاء في اختيار العضوين غير الدائمين. فترة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتم انتخاب رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد.

المدير العام يعينه مجلس المحافظين - من غير أعضاء مجلس الإدارة - لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر. والمدير العام هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى المسؤول عن تسيير كافة الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة، وفقاً للنظم واللوائح ولتوجيهات مجلسي المحافظين والإدارة.

مجلس المحافظين في 2021

معالي الدكتور/ محمد محمود العسعس وزير المالية - المملكة الأردنية الهاشمية	**معالي الأستاذ/ سلطان بن سالم الحبسي** وزير المالية - سلطنة عُمَان
معالي الأستاذ/ محمد بن هادي الحسيني* وزير الدولة للشؤون المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	**معالي الدكتور/ نبيل قسيس** رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية دولة فلسطين
معالي الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني- مملكة البحرين	**معالي الأستاذ/ علي بن أحمد الكواري*** وزير المالية - دولة قطر
معالي الأستاذ/ سمير سعيد* وزير الاقتصاد والتخطيط - الجمهورية التونسية	**معالي الأستاذ/ خليفة مساعد حماده** وزير المالية - دولة الكويت
معالي الأستاذ/ أيمن عبد الرحمن وزير المالية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**معالي الدكتور/ يوسف خليل*** وزير المالية - الجمهورية اللبنانية
معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية - المملكة العربية السعودية	**معالي الدكتور/ خالد المبروك عبد الله*** وزير المالية - دولة ليبيا
معالي الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد* وزير المالية والتخطيط الاقتصادي - جمهورية السودان	**معالي الدكتورة/ رانيا المشاط** وزيرة التعاون الدولي - جمهورية مصر العربية
الجمهورية العربية السورية**	**معالي الأستاذة/ نادية فتاح العلوي*** وزيرة الاقتصاد والمالية - المملكة المغربية
معالي الأستاذ/ علي عبد الأمير علاوي وزير المالية - جمهورية العراق	**معالي الأستاذ/ محمد الأمين ولد الذهبي** وزير االمالية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال عام 2021. فقد كان يمثل دولة الإمارات العربية المتحدة معالي الأستاذ/ عبيد حميد الطاير حتى سبتمبر 2021، والجمهورية التونسية معالي الأستاذ/ علي الكعلي حتى سبتمبر 2021، وجمهورية السودان معالي الدكتورة/ هبة محمد علي حتى يناير 2021، ودولة قطر معالي الأستاذ/ علي شريف العمادي حتى أكتوبر 2021، ودولة ليبيا معالي الأستاذ/ فرج عبد الرحمن بومطاري حتى مارس 2021، والمملكة المغربية معالي الأستاذ/ محمد بنشعبون حتى أكتوبر 2021، والجمهورية اللبنانية معالي الدكتور/ غازي وزني حتى أغسطس 2021.

** لم يحضر اجتماعات مجلس المحافظين ممثل عن الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011.

مجلس الإدارة في 2021

الرئيس

سعادة الدكتور/ فهد بن عبد الله الدوسري

المملكة العربية السعودية

الأعضاء

سعادة الأستاذ/ فيصل علي المنصوري دولة الإمارات العربية المتحدة	**سعادة الأستاذة/ عطف بلقاضي الجموسي** الجمهورية التونسية
سعادة الأستاذ/ إبراهيم جمال كسالي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**سعادة الأستاذ/ خالد صلاح الدين مراد** جمهورية العراق
سعادة الدكتور/ عبد العزيز بن محمد الهنائي سلطنة عُمَان	**سعادة الأستاذ/ أحمد صالح المهندي** دولة قطر
سعادة الأستاذ/ مروان عبد الله الغانم دولة الكويت	**سعادة الأستاذ/ أبوبكر محمد الجفال*** دولة ليبيا
سعادة الأستاذ/ طارق الشعراوي جمهورية مصر العربية	**سعادة الأستاذ/ الحسن الدز** المملكة المغربية

المدير العام

معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال عام 2021، فقد كان يمثل دولة ليبيا سعادة الأستاذ/ منير محمد إبراهيم حتى مارس 2021م.

أضواء على
أنشطة المصرف

مقدمة

الأولويات والأهداف الاستراتيجية للعمليات

خلال عام 2021 واصل المصرف سعيه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطته الخمسية الثامنة (2020-2024) وبالتالي تحقيق أهداف استراتيجيته العشرية. ولبلوغ هذه الغاية تم تحديد بعض الأنشطة والأهداف لإدارة العمليات مع الاسترشاد بالموجهات الاستراتيجية التالية:

- تعزيز دور المصرف كمنصة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، مع المحافظة على سلامة مركزه المالي وضمان استمراريته كمؤسسة تمويل إنمائي.
- السعي للإسهام في مقابلة احتياجات التنمية الشاملة للدول الأفريقية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وأجندة أفريقيا 2063 بالتنسيق مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين.
- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية إلى أفريقيا للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في أفق 2030.
- توفير الدعم اللازم لتنمية القدرات في الدول المستفيدة، بما يمكنها من الاستفادة من التقنيات الجديدة ويرفع من قدراتها التنفيذية.
- رفع أسقف تدخلات المصرف وفقاً للمخصصات التي تم اعتمادها، مع المحافظة على جودة عملياته وتنوعها وزيادة فاعليتها.
- مواصلة المساهمة في مبادرة تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة.
- تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي، خاصةً مؤسسات مجموعة التنسيق العربية، في مجال التمويل المشترك للمشروعات.

حقائق وأرقام (بملايين الدولارات*)

بلغ الإجمالي المتراكم لالتزامات المصرف خلال الفترة 1975 - 2021 نحو 8.748 مليارات دولار (تشمل مشروعات القطاعين العام والخاص والمنح)، وفيما يلي تفصيلٌ بتوزيع هذه الالتزامات:

تمويلات المصرف 1975 - 2021

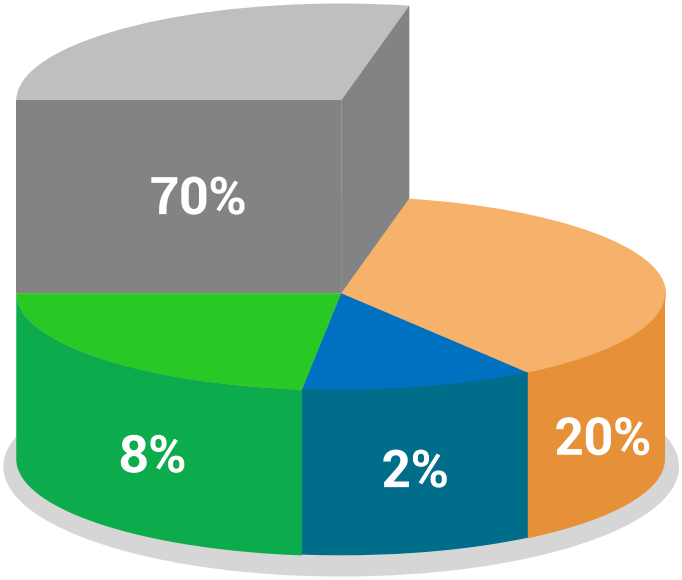

6100 مليون دولار
(727 مشروعاً في القطاع العام)

686 مليون دولار
(41 عملية قطاع خاص)

1743 مليون دولار
(48 عملية تمويل تجارة)

219.9 مليون دولار
(891 عملية تنمية قدرات)

* المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي

إجمالي التمويلات في عام 2021 وتوزيعها حسب نوافذ التمويل والركائز الاستراتيجية

مول المصرف خلال عام 2021 عدد 61 عملية تنموية استفادت منها أكثر من 20 دولة أفريقية بإجمالي بلغ نحو 820.1 مليون دولار، كما هو مفصلٌ في الرسوم أدناه.

توزيع تمويلات المصرف في 2021 حسب نوافذ التمويل

القطاع العام
318.9 مليون دولار

القطاع الخاص
154.8 مليون دولار

تمويل التجارة
336.5 مليون دولار

تنمية القدرات
9.9 مليون دولار

توزيع إلتزامات المصرف في 2021 حسب الركائز الاستراتيجية

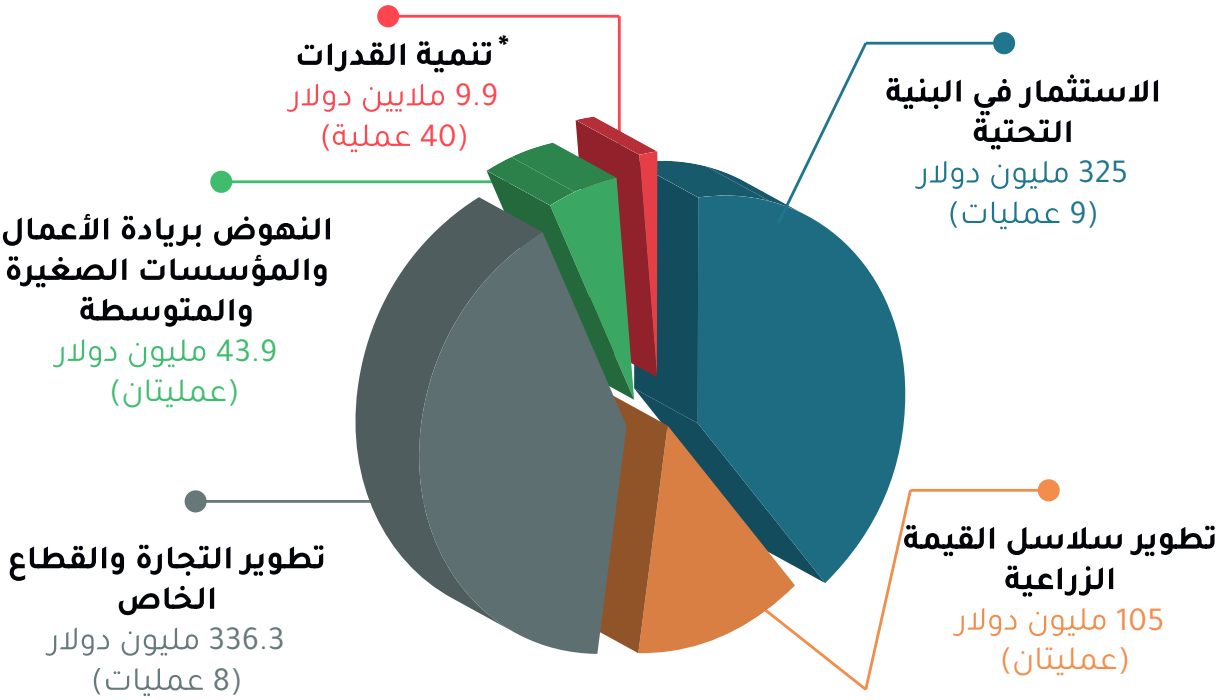

* تشمل عمليات تدعم تحقيق الركائز الإستراتيجية الأخرى.

تهدف جميع عمليات المصرف الي تعزيز فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 في البلدان المستهدفة.

أهم المؤشرات المالية للأعوام (2019 - 2020 - 2021) *(بملايين الدولارات*)*	2019	2020	2021
قروض مشروعات القطاع العام	240.0	300.0	318.9
قروض عمليات القطاع الخاص	100.0	95.5	154.8
خطوط تمويل عمليات التجارة	250.0	375.1	336.5
منح تنمية القدرات	9.9	9.8	9.9
إجمالي الالتزامات الكلية	**599.9**	**780.4**	**820.1**
إجمالي تكاليف مشروعات القطاع العام التي ساهم المصرف في تمويلها	515.7	529.1	783.2
صافي الموجودات	5133.3	5376.3	5513.7
إجمالي الدخل	391.1	282.0	194.2
صافي الدخل	321.9	275.1	174.9

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية والأفريقية في عام 2021[1]

نمو الاقتصاد العالمي

بعد الانكماش غير المسبوق في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي في عام 2021 مسجلاً - حسب آخر التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي - نسبة نمو لا تقل عن 5.9%، وهي من أعلى المعدلات التي تم تسجيلها منذ بدء إصدار الإحصائيات الدولية. ويعود هذا التعافي إلى إنتشار التطعيمات المضادة للفيروس وبدء تأقلم الأنشطة الاقتصادية معه، وتواصل السياسات الحكومية الداعمة للاقتصاد. غير أن هذه النسبة تخفي فروقات مهمة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، فبينما بلغت نسبة السكان الملقحين بشكل كامل في الاقتصادات المتقدمة 60%، لا تزال نسبة السكان الذين لم يتلقوا اللقاح في الاقتصادات النامية تفوق الـ 96%. كما أن السياسات التوسعية الداعمة للاقتصاد على المستويين الجبائي والنقدي كانت محدودة في الاقتصادات النامية مقارنة بنظيرتها المتقدمة، وذلك بسبب محدودية الموارد والمخاوف المترتبة عن الارتفاع الظرفي لمعدلات التضخم.

في أفريقيا جنوب الصحراء تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة النمو بلغت 3.7% في عام 2021 بسبب تعافي التجارة الدولية وارتفاع الأسعار العالمية لصادرات المنطقة من المواد الأولية، وارتفاع المحاصيل الزراعية في بعض الدول. ولإنْ كانت هذه النسبة هي الأكبر في المنطقة منذ عام 2014 غير أنها لم تمكّن من رفع الدخل الفردي سوى بنحو 1.2%، كما أنها تقل عن المعدل المسجل على الصعيد العالمي نسبة لضعف انتشار التطعيمات وضعف السياسات الحكومية الداعمة للاقتصاد. ولم تتجاوز نسبة السكان المطعمين بشكل كامل في المنطقة 2.5% في بداية أكتوبر 2021، كما لم يتمكن سوى 12 بلداً من بين 44 بلداً من تسجيل نسبة سكان مطعمين بشكل كامل تفوق الـ 10% وهو ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. وقد بلغ معدل النمو 5% في جنوب أفريقيا بسبب تعافي الصادرات والطلب المحلي نتيجة لحملات التطعيم والدعم المالي الذي وفرته الحكومة للطبقات الهشة، و2.6% في نيجيريا بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات النفطية، بينما واصل الاقتصاد الأنجولي انكماشه للعام السادس على التوالي بنسبة 0.6% بسبب تراجع الانتاج النفطي إثر وصول عدد من الحقول لمستوى إنتاجها الأقصى والصعوبات التقنية التي تواجه عملية الإنتاج، كما لم يتجاوز معدل النمو 2% في إثيوبيا. أما الدول التي يعتمد اقتصادها على قطاع السياحة فلا تزال تواجه صعوبات جمة نسبة لركود هذا القطاع، وعليه فإن معدل النمو لم يتجاوز 4% في الرأس الأخضر و5% في موريشص. وفي السنغال تسارع معدل النمو ليبلغ 4.7% بفضل تعافي قطاعي الصناعة والخدمات، كما تسارع في النيجر ليبلغ 5.3% بفضل تعافي الأنشطة التجارية. وسجلت مالي نمواً بلغ 4% في حين لم يتجاوز معدل النمو 0.9% في تشاد بسبب تراجع الإنتاج النفطي والتعافي البطيء للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

بلغ معدل النمو في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 3.6% إثر تخفيف إجراءات الحجر الذي أدى إلى تعافي الطلب المحلي للاستثمار، غير أن الدخل الفردي في المنطقة لا يزال منخفضاً بحوالي 2.1%

[1] المصدر تقارير مجموعة البنك الدولي للعام 2021

مقارنةً بما كان عليه قبل بداية الجائحة في عام 2019. وفي المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بلغ معدل النمو 1.9% في عام 2021، ويعود ذلك إلى أن القطاع النفطي واصل انكماشه إلى نحو 3.4% بسبب تراجع الإنتاج؛ مما أدى إلى انخفاض معدل الدخل الفردي في المنطقة للسنة الثانية على التوالي. وتُشير التقديرات إلى أن الدخل الفردي يقل بنحو 5.5% مقارنةً بما كان عليه قبل بداية الجائحة.

التضخم و العمالة و البطالة

أ) التضخم

ساهم التعافي الاقتصادي - بعد رفع إجراءات الحجر الصحي - في ارتفاع الطلب العالمي في العديد من الدول، إلا أن العرض لم يتمكن من مواكبة الطلب بسبب الاضطرابات المسجلة على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية. هذا الخلل بين العرض والطلب أدى إلى ارتفاع معدل التضخم على الصعيد العالمي إلى 4.8% وهو أعلى معدل يتم تسجيله منذ عام 2007. وقد ارتفعت أسعار المواد الأولية نتيجة لتعافي الطلب العالمي، حيث ارتفعت أسعار النفط بحوالي 50% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وارتفعت أسعار المواد الأولية غير النفطية كالمعادن والمحاصيل الزراعية بحوالي 30%.

وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء انخفض معدل التضخم بشكل طفيف ليبلغ 10.1%. ويعود ذلك إلى تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة لعوامل داخلية كالاضطرابات التي رافقت الجائحة على مستوى مسالك التوزيع، وعوامل خارجية ناجمة عن ارتفاع معدل الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية بنحو 30%. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد ساهم في زيادة عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة بنحو 20% في عام واحد، ليبلغ 264 مليون شخصاً.

ب) العمالة والبطالة

تُشير الاحصائيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن عدد ساعات العمل المسجلة على الصعيد العالمي قد انخفض بحوالي 4.3% خلال عام 2021 مقارنة بعام 2019؛ أي ما يعادل فقدان 151 مليون وظيفة بدوام كامل. غير أن هنالك بوادر تعافٍ، إذ تم استرجاع نحو نصف ساعات العمل التي تم فقدانها في عام 2020. ومن بين المناطق المتضررة من فقدان الوظائف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إذ لم تتجاوز نسبة الوظائف المسترجعة فيها 28% في عام 2021 مقارنة بتلك التي تم فقدانها في عام 2020، فمن بين 27.7 مليون وظيفة مفقودة تم استرجاع 7.9 ملايين وظيفة فقط. وبلغت نسبة الوظائف المسترجعة 26% في شرق أفريقيا، و30% في غرب أفريقيا، و31% في وسط أفريقيا، و25% في جنوبي أفريقيا.

التجارة العالمية

ارتفع حجم المبادلات التجارية العالمية بحوالي 9.7% في عام 2021 بفضل تعافي الاقتصاد العالمي وهي أكبر نسبة نمو يتم تحقيقها منذ عام 2010. غير أن هذه النسبة تخفي فروقات مهمة بين الدول، ففي حين ارتفع حجم صادرات دول آسيا الناشئة والنامية بحوالي 13% مقارنة بعام 2019، لا تزال صادرات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تقل بأكثر من 8% عن مستواها، وصادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء تقل بأكثر من 5% عن مستواها. ومن الجلي أن الجائحة قد أسهمت في تركيز المبادلات التجارية الدولية حول القارة الآسيوية. وقد ارتفعت صادرات أفريقيا جنوب الصحراء بنحو 4.8% فقط وارتفعت وارداتها بنحو 4.9%.

الدين الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أ) الدين الخارجي

بلغ حجم الدين الخارجي لدول أفريقيا جنوب الصحراء - حسب إحصائيات البنك الدولي- نحو 702 مليار دولار في عام 2020؛ أي بزيادة قدرها 5.5% مقارنةً بعام 2019. وبذلك بلغ حجم الدين الخارجي حوالي 43% من إجمالي الناتج المحلي. ومن حيث تركيبته فإن 84% من إجمالي الدين كان في شكل قروض طويلة الأجل و10% في شكل قروض قصيرة الأجل، في حين بلغت القروض المسداة من صندوق النقد الدولي 6% من إجمالي الدين.

جديرٌ بالعلم أن 29 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء استفادت من «مبادرة مجموعة العشرين» لوقف خدمة الدين حتى نهاية عام 2021، ومن بينها أنجولا وموزمبيق إذ فاق حجم خدمة الدين التي تمكنت هذه الدول من تلافي سدادها نحو 3% من ناتجها المحلي الإجمالي. كما استفادت كافة دول المنطقة - أسوة بباقي دول العالم - من حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي في أغسطس 2021، لكن نصيبها لم يتعد الـ 23 مليار دولار مقارنة بحجم إصدار على الصعيد العالمي بلغ 650 مليار دولار. وقد خول الصندوق للدول الغنية إمكانية تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة بها إلى الدول منخفضة الدخل خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن حقوق السحب التي تحصلت عليها بعض دول المنطقة مثل بورندي وليبيريا وسيراليون وجنوب السودان وزامبيا تفوق الـ 5% من ناتجها المحلي الإجمالي.

ب) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلغ عدد البلدان التي استفادت من مبادرة «هيبك» 37 بلداً من بينها 28 بلداً أفريقياً مستفيداً من عون المصرف. ووصلت جميع هذه البلدان باستثناء الصومال إلى نقطة الانتهاء في إطار المبادرة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لتخفيف الديون ضمن المبادرة 76.3 مليار دولار، منها 64.7 مليار دولار للبلدان الأفريقية المستفيدة من عون المصرف. وبلغت مساهمة المصرف ضمن هذه المبادرة حتى نهاية عام 2021 نحو 258.8 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً.

توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2022

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو على الصعيد العالمي سيتباطأ بشكل طفيف ليبلغ 4.9% في عام 2022، نتيجة للانحسار التدريجي لآثار معالجة الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2020، غير أن هذه النسبة تخفي فروقات مهمة. فمن المتوقع أن تنجح الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 - بفضل النمو السريع - من تحقيق نفس معدلات الإنتاج التي كانت متوقعة في العام السابق للجائحة. في حين أنه من غير المتوقع أن تتمكن الاقتصادات النامية والناشئة من تدارك تأخر نموها الناجم عن الجائحة على المدى المتوسط، إذ سيقل ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2024 عما كان متوقعا خلال العام السابق للجائحة بنحو 5.5%.

في أفريقيا جنوب الصحراء يُتوقع أن يتسارع معدل النمو بشكل طفيف ليبلغ 3.8% في عام 2022 بفضل ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات من المواد الأولية وتعافي الطلب المحلي والاستثمار، إلا أن الدخل الفردي سيبقى أقل مما كان عليه قبل الجائحة بحوالي 2%. ومن المتوقع ألا يتجاوز معدل النمو 2.2% في جنوب أفريقيا نظراً لتواصل النسق البطيء للاصلاحات الهيكلية، وأن يبلغ 2.4% في أنجولا بفضل تعافي قطاعي الزراعة والتجارة، وأن يبلغ2.7% في نيجيريا. كما يُنتظر أن تتحقق أعلى نسب النمو في الدول التي يعتمد اقتصادها على السياحة بسبب عودة هذا النشاط، مثل الرأس الأخضر التي يتوقع أن يبلغ معدل نموها 6.5% وسيشيل التي يتوقع أن يبلغ معدل نموها 7.7%. وتبقى معدلات النمو المتوقعة مرتبطة بشكل وثيق بمدى تقدم حملات التطعيم ضد كوفيد، وبتطور شروط التمويل والتدفقات النقدية الخارجية في ظل تراجع السياسات النقدية التوسعية المنتهجة حالياً في الاقتصادات المتقدمة.

الفصل الأول
أنشطة وعمليات المصرف

الأولويات والأهداف الاستراتيجية للعمليات

خلال عام 2021 واصل المصرف سعيه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطته الخمسية الثامنة (2020–2024) وبالتالي تحقيق أهداف استراتيجيته العشرية. ولبلوغ هذه الغاية تم تحديد بعض الأنشطة والأهداف لإدارة العمليات مع الاسترشاد بالموجهات الاستراتيجية التالية:

تعزيز دور المصرف كمنصة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، مع المحافظة على سلامة مركزه المالي وضمان استمراريته كمؤسسة تمويل إنمائي.

توفير الدعم اللازم لتنمية القدرات في الدول المستفيدة، بما يمكنها من الاستفادة من التقنيات الجديدة ويرفع من قدراتها التنفيذية.

السعي للإسهام في مقابلة احتياجات التنمية الشاملة للدول الأفريقية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وأجندة أفريقيا 2063 بالتنسيق مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين.

رفع أسقف تدخلات المصرف وفقاً للمخصصات التي تم اعتمادها، مع المحافظة على جودة عملياته وتنوعها وزيادة فاعليتها.

تشجيع تدفق الاستثمارات العربية إلى أفريقيا للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في أفق 2030.

تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي، خاصةً مؤسسات مجموعة التنسيق العربية، في مجال التمويل المشترك للمشروعات.

مواصلة المساهمة في مبادرة تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة.

تمويلات المصرف في عام 2021

في عام 2021 تمت الموافقة على 8 عمليات في إطار ركيزة «الاستثمار في البنية التحتية من أجل الشمول والتصنيع والابتكار»، ففي قطاع النقل تم تمويل مشروع توسعة الطريق السريع «بيرتل هاردبج» بجامبيا الذي يهدف إلى زيادة كفاءة النقل البري ورفع مستوى شبكة الطرق المسفلتة بالبلاد، ومشروع البرنامج الاستعجالي للطرق بالسنغال الذي يُساعد على فك العزلة عن وسط وشمال البلاد وربطها بالطرق الوطنية الرئيسية، والمشروع الاستعجالي لتطوير الطرق الحضرية لمدينة بيساو وضواحيها بغينيا بيساو بغرض تحسين حركة وانسيابية حركة المرور. كذلك شهد العام عودة علاقات التعاون الاقتصادي مع إرتريا بعد انقطاع دام لأكثر من عشرة سنوات من خلال مشروع البرنامج العاجل لإنتاج الكهرباء الذي يهدف إلى تحسين القدرة الإنتاجية لمحطتي «بيليزا وهيرجيجو». هذا بالإضافة إلى مشروع تطوير منظومة إمداد المياه بمنطقة «بوتا بوتي» في ليسوتو من أجل توفير خدمات إمداد مياه الشرب للسكان ومقابلة طلب القطاع الصناعي المتزايد للمياه.

فضلاً عن ذلك، فقد مول المصرف مشروع تهيئة المنطقة الصناعية في «مالوكو» بالكونغو الذي يرمي إلى تحسين جاذبية البلاد للاستثمارات في القطاع الصناعي، ومشروع مدينة «كيجالي» للابتكار برواندا ويهدف إلى تسريع تحول البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، ومشروع إنجاز 20 ألف مسكن اجتماعي واقتصادي في بنين لتمكين عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على سكن لائق في مدينة «كوتونو».

وفيما يخص ركيزتي «تنمية القطاع الخاص والتجارة» و«النهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر» مول المصرف 11 عملية شملت تمويلاً للكاميرون لمجابهة كوفيد-19 قدم من خلال تعزيز قدرة الصمود لدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمويلاً لنيجيريا لدعم مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المالية العاملة في مجالات التصنيع الزراعي والطاقة. كذلك استفادت بنوك تجارية في الكاميرون وساحل العاج وكينيا لدعم القطاع الخاص ودفع عجلة النمو الاقتصادي، واستفادت غينيا من تمويل لاستخراج وتصدير البوكسيت؛ مما يساعد في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل. وعلى المستوى الإقليمي تم تقديم قرض لمؤسسة تمويل إنمائي بوسط أفريقيا للمساعدة في توفير مواد بترولية للدول الأعضاء. وفي إطار تنمية التجارة، قدم المصرف خطاً تمويلياً لتنفيذ أول عملية في جنوب السودان لاستيراد سلع وخدمات خاصة بتوريد محطة طاقة كهربائية، إلى جانب تمويل نقدي لاعتمادات مستندية صادرة من بنك تجاري بمنطقة شرق أفريقيا بغرض توفير سلع استراتيجية، ولتعزيز مستندات مصدرة من بنك تجاري في بوركينا فاسو للمساعدة في توفير مواد بترولية. وعلى الصعيد التجاري الإقليمي تم منح خط تمويل لمؤسسة تمويل إنمائي إقليمية بغرض دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول الأعضاء.

ونالت ركيزة تنمية سلاسل القيمة الزراعية حظاً من تمويلات العام شملت عمليتين، الأولى لصالح مجموعة من مصدري الكاجو في ساحل العاج لتمكين المصدرين الأفارقة وصغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق الدولية، والثانية لصالح مؤسسة حكومية بغرب أفريقيا لتمويل قطاع الكاكاو مما يدعم اقتصادها من خلال الحصول على النقد الأجنبي. أما في مجال دعم تنمية القدرات الذي يتداخل مع كافة الركائز الاستراتيجية، فقد قام المصرف بتمويل 40 عملية تضمنت بتنظيم ورعاية عدد من الأنشطة والفعاليات التي تدعم التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأفريقية واستثمارات القطاعيْن العام والخاص وتعزيز ريادة الأعمال. كما شملت أيضاً تمويل برامج تدريبية لفائدة الكوادر الأفريقية في مختلف التخصصات، وإرسال خبراء عرب للدول الأفريقية للاستفادة من خبراتهم.

العمليات المكتملة في عام 2021

اكتمل خلال عام 2021 تنفيذ 10 مشروعات إنمائية ضمن ركيزتي الاستثمار في البنية التحتية وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، ساهم فيها المصرف بمبلغ 92.93 مليون دولار واستفادت منها 7 دول أفريقية. كما اكتمل أيضاً إنجاز 33 عملية تنمية قدرات بتكلفة قدرها 8.8 ملايين دولار، شملت 8 دراسات جدوى (2.2 مليون دولار) و25 عملية دعم مؤسسي (6.6 ملايين دولار).

توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض في عام 2021

تم خلال عام 2021 التوقيع على 24 اتفاقية قرض مع 13 دولة أفريقية و10 مؤسسات مالية محلية وإقليمية، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة بموجبها 681.5 مليون دولار و115 مليون يورو. كما تم إعلان نفاذ 28 اتفاقية قرض مع 17 دولة أفريقية و9 مؤسسات إقليمية، بمبلغ إجمالي قدره 613.88 مليون دولار و65 مليون يورو.

التمويل المشترك خلال عام 2021

يسعى المصرف إلى التنسيق مع مؤسسات التمويل وخاصةً العربية منها في شأن التمويل المشترك للمشروعات والعمليات ذات التكاليف العالية. ففي مجال تمويلات القطاعين العام والخاص اشترك المصرف في عام 2021 مع بعض المؤسسات في تمويل 13 عملية بتكلفة إجمالية بلغت نحو 3486 مليون دولار.

التمويل المشترك خلال عام 2021

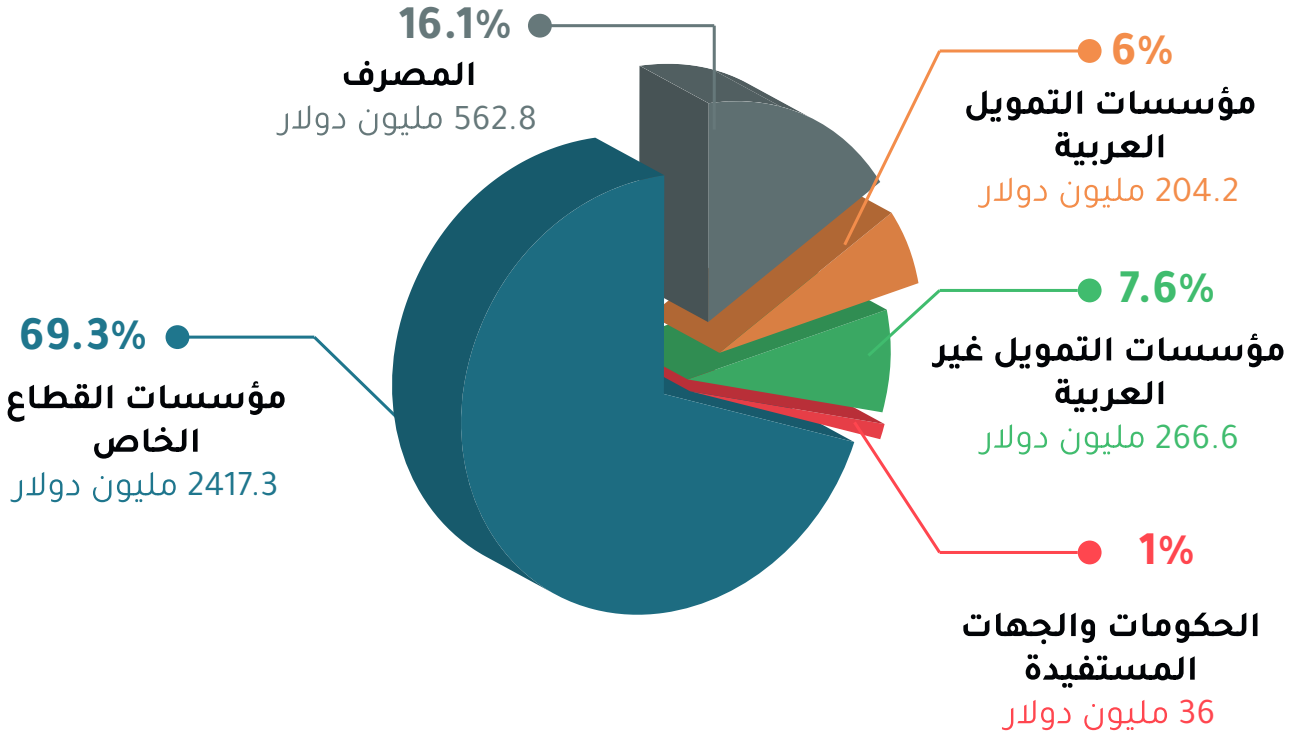

التزامات التمويل حتى نهاية 2021

مشروعات القطاع العام

بلغت التزامات تمويل القطاع العام نحو 6.1 مليارات دولار، خُصصت لتمويل 727 مشروعاً إنمائياً غطت القطاعات الفرعية للبنية الأساسية مثل النقل والتعليم والصحة والطاقة والصناعة ومشروعات إمداد المياه والصرف الصحي، كما قطاعات تنمية سلاسل القيمة الزراعية. وكذلك دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وبلغ صافي قروض هذه المشروعات نحو 5.3 مليارات دولار. وبإضافة التزامات قروض صندوق الإقراض[2] البالغة 214.2 مليون دولار والعون العاجل البالغ 12.6 مليون دولار يصل صافي قروض المشاريع إلى نحو 5.5 مليارات دولار.

عمليات القطاع الخاص والتجارة

لتأطير دور القطاع الخاص والتجارة، اهتم المصرف بزيادة الموارد المالية المخصصة لهما منذ بداية خطته الخمسية السابعة في عام 2015، حيث تمت الموافقة على برنامج الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء وبرنامج التجارة الأفريقية.

ويُسهم المصرف في تمويل عمليات القطاع الخاص في الدول المستفيدة بصورة مباشرة عبر تقديم القروض الائتمانية لمشاريع القطاع الخاص ومشاريع الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص والمؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري، أو بصورة غير مباشرة عبر تقديم القروض الائتمانية للبنوك التجارية المحلية والإقليمية ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية بالدول المستفيدة بغرض إعادة إقراضها لفائدة مشاريع فرعية بالقطاع الخاص. كما يُسهم المصرف في تمويل عمليات التجارة عبر تقديم خطوط تمويل لحكومات الدول المستفيدة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص.

وقد بلغ إجمالي التمويلات خلال الفترة 2015 - 2021 - في إطار البرنامجين - نحو 2429 مليون دولار، منها 686 مليون دولار لتمويل 41 عملية قطاع خاص و1743 مليون دولار لتمويل 48 عملية تجارة.

عمليات تنمية القدرات

تم تمويل عمليات تنمية القدرات لفائدة الدول الأفريقية. ويُغطي هذا التمويل - غير المسترد - إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية، وعمليات الدعم المؤسسي التي تشمل تنظيم دورات تدريبية وإيفاد خبراء، ودعم فعاليات في مجالات تعزيز التعاون العربي الأفريقي وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري، بالإضافة إلى مساعدة الدول في التصدي للأزمات الصحية الطارئة كجائحة كوفيد-19.

وخلال الفترة 1975 - 2021 بلغت مخصصات تنمية القدرات نحو 219.9 مليون دولار، غطت تمويل 891 عملية كما هو مفصلٌ في الرسم أدناه.

[2] * أُنشئ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية (صندوق الإقراض) في عام 1973 وبدأ عملياته في عام 1974 بهدف معاونة تلك الدول في الحصول على التمويل الخارجي ودعم موازين مدفوعاتها، وقد أدارته جامعة الدول العربية إلى أن انتقلت إدارته إلى المصرف في عام 1976 وأُدمجت موارده في رأسمال المصرف في عام 1977 وتوقف نشاطه الأساسي.

توزيع عمليات تنمية القدرات 1975 - 2021

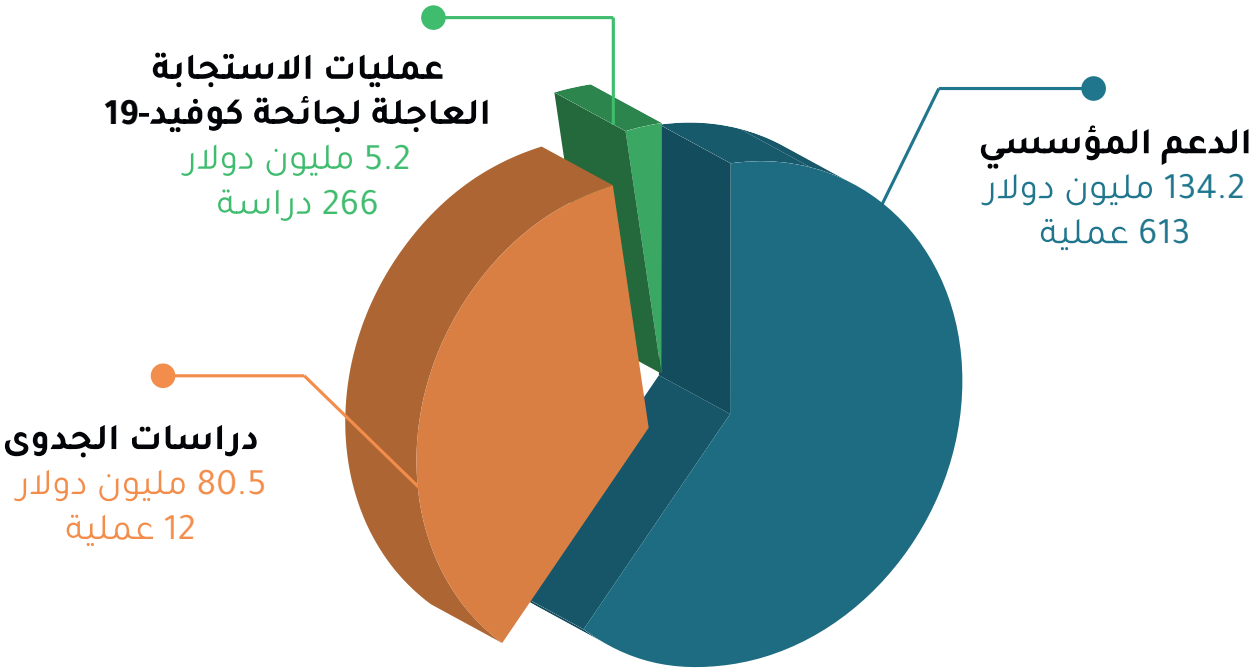

(219.9 مليون دولار - 891 عملية)

مساهمة المصرف في تخفيف عبء المديونية (HIPC)

يُسهم المصرف في التخفيف من عبء قروضه على الدول المتلقية لعونه، وذلك من خلال أسلوب إعادة جدولة سداد متأخراتها. ويشارك المصرف منذ عام 1997 في مبادرة معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثُقلة بالديون، إذ قدم في إطارها مساعدات بنحو 258.8 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً وذلك حتى نهاية عام 2021.

الفصل الثاني
الأداء المالي

المركز المالي في 31 ديسمبر 2021

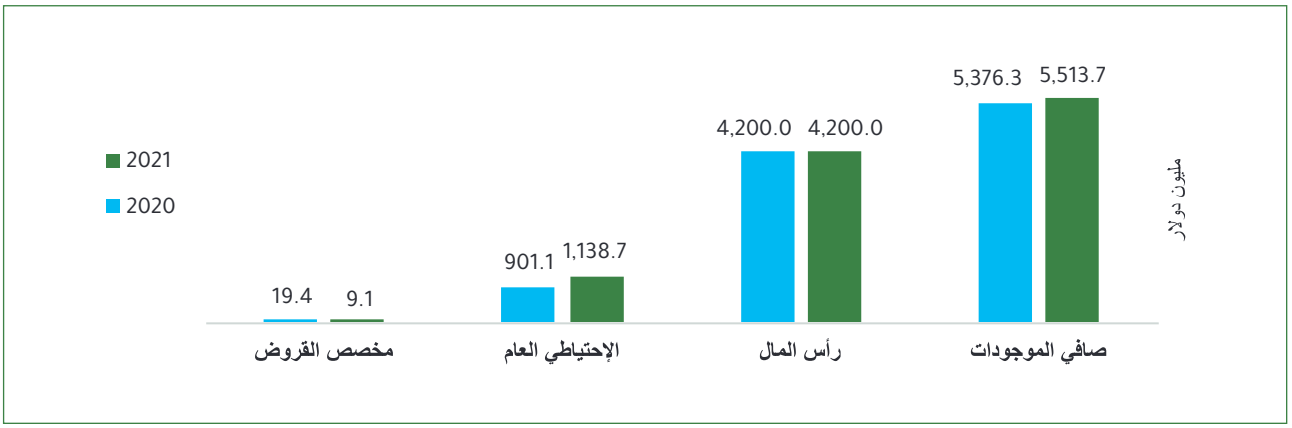

صافي الموجودات

تجدر الاشارة إلى أن هنالك زيادة في صافي موجودات المصرف في نهاية عام 2021 بلغت 137.4 مليون دولار، تمثل صافي الدخل لعام 2021 وقدره 174.9 مليون دولار، وذلك بعد خصم المنح التي بلغت قيمتها 37.5 مليون دولار والتي تم تخصيصها وفقاً لقراري مجلس المحافظين رقم (2) (قرار دون عقد إجتماع) ورقم (8) لسنة 2020.

رأس المال

بلغ رأس المال 4,200.0 مليون دولار في 31 ديسمبر2021، وهو ذات المبلغ في ديسمبر 2020.

الاحتياطي العام

بلغت الزيادة في الاحتياطي العام في 31 ديسمبر 2021 حوالي 237.6 مليون دولار وهي عبارة عن صافي الدخل لعام 2020 ومقداره 275.1 مليون دولار ناقصاً مبلغ 37.5 مليون دولار قيمة المنح التي تم تخصيصها وفقاً لقراري مجلس المحافظين رقم (2) (قرار دون عقد إجتماع) ورقم (8) لسنة 2020.

مخصص القروض وتمويل التجارة

انخفض مخصص القروض وتمويل التجارة في نهاية ديسمبر 2021 بمبلغ 10.3 مليون دولار
مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، وهو ما يظهر تحسن جودة محفظة المصرف.

إجمالي الدخل

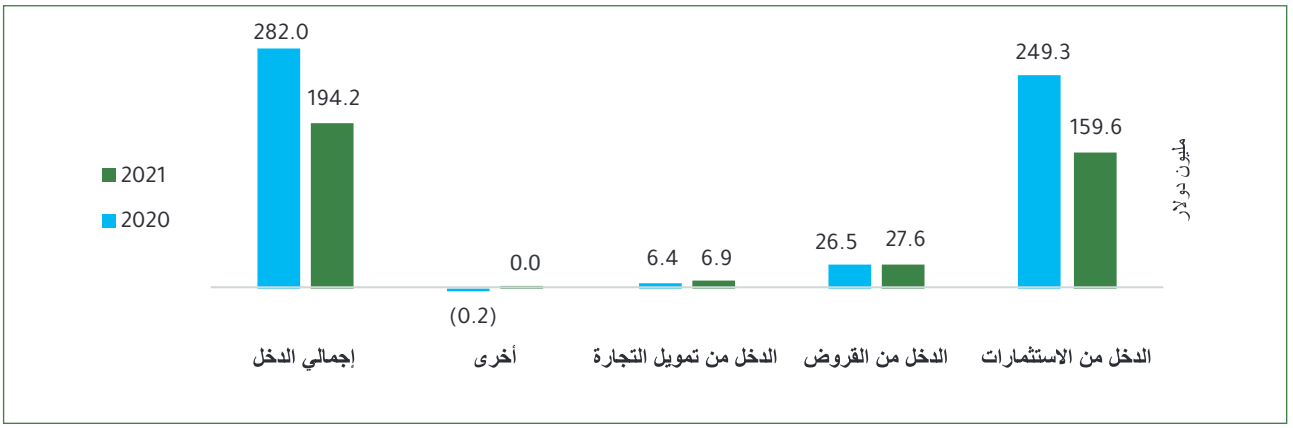

انخفض إجمالي دخل المصرف خلال عام 2021 بمبلغ وقدره 87.8 مليون دولار، ويعود هذا النخفاض بصفة أساسية إلى تدني الدخل من الاستثمارت بمبلغ قدره 89.7 مليون دولار، كما تجدر الإشارة إلة أنه طرأ تحسن طفيف في الدخل من القروض وتمويل التجارة.

مكونات الدخل من المحافظ الاستثمارية

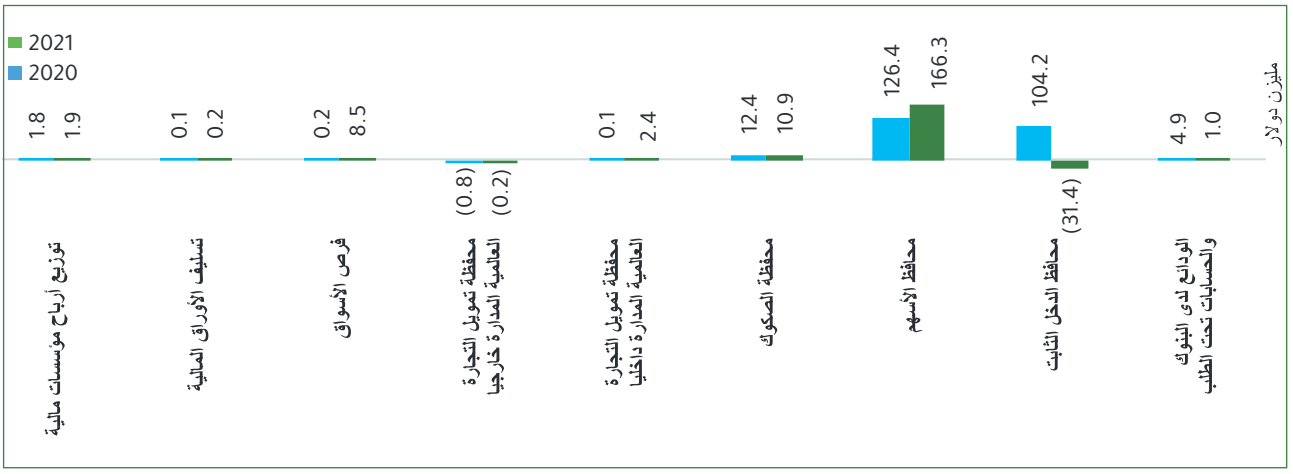

يوضح الرسم البياني أعلاه إنخفاض الدخل من محافظ الدخل الثابت بمبلغ 135.6 مليون دولار، وانخفاض الدخل الناتج عن الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب بمبلغ 3.9 مليون دولار، وانخفاض الدخل من الصكوك بمبلغ 1.5 ملايين دولار. ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تراجع أداء محافظ الدخل الثابت نتيجة لتأثر أداء الأسواق المالية العالمية سلباً بجائحة كورونا.

الإنفاق

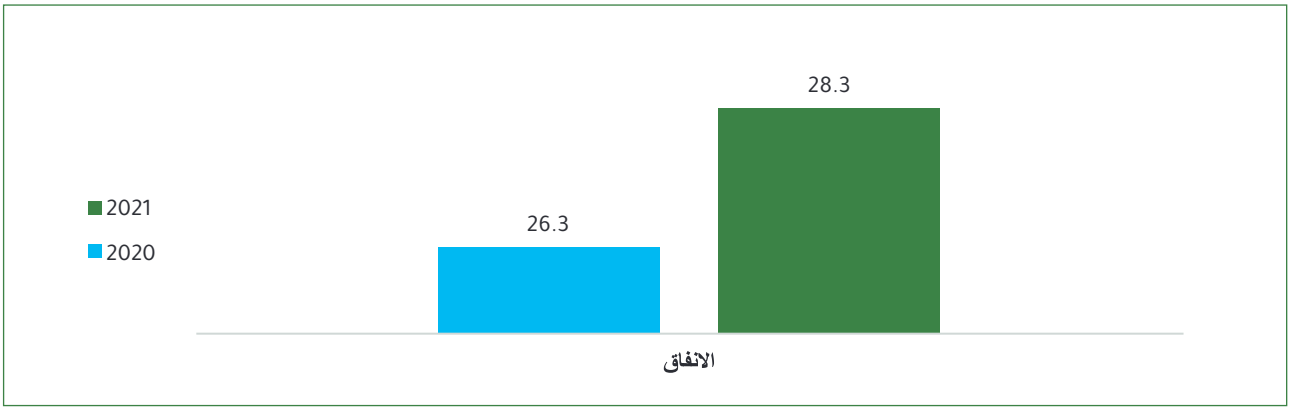

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2021 حوالي 28.3 مليون دولار مقارناً بمبلغ 26.3 مليون دولار خلال عام 2020. وقد اشتمل الإنفاق على نفقات إدارية بمبلغ 21.8 مليون دولار ومنح للعون الفني بمبلغ 6.5 ملايين دولار، مقابل 19.7 مليون دولار و6.6 مليون دولار خلال عام 2020 على التوالي.

صافي الدخل

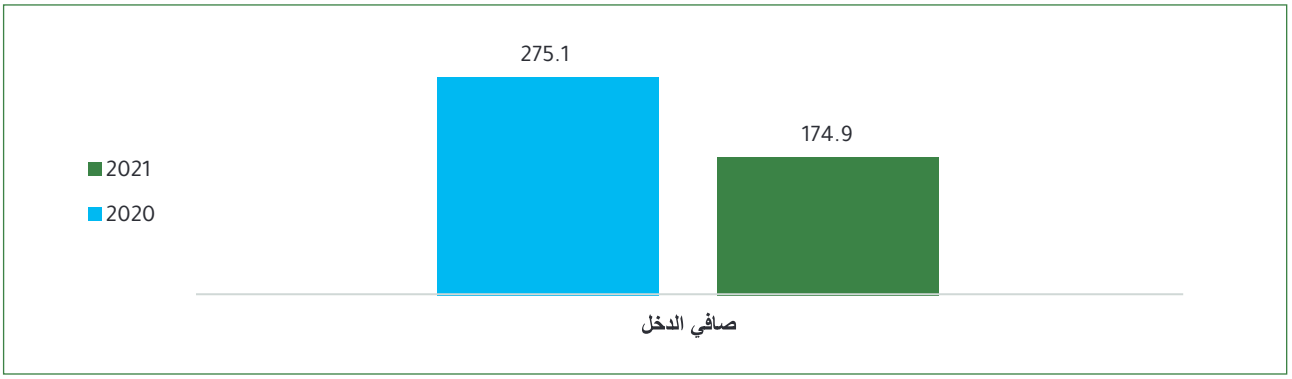

ونتيجة لما ذكر أعلاه من أسباب، انخفض صافي الدخل بحوالي 100.2 مليون دولار وبنسبة قدرها 36.4%.

الالتزامات المالية

بلغ إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه خلال عام 2021 مبلغ 484.1 مليون دولار، دون عمليات التجارة، خُصص منه 318.9 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و155.3 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و9.9 ملايين دولار للمنح، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات في عام 2020 والذى بلغ 405.4 مليون دولار، خُصص منه 300 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و95.5 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و9.9 ملايين دولار للمنح.

توزيع إلتزامات القروض والمنح خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

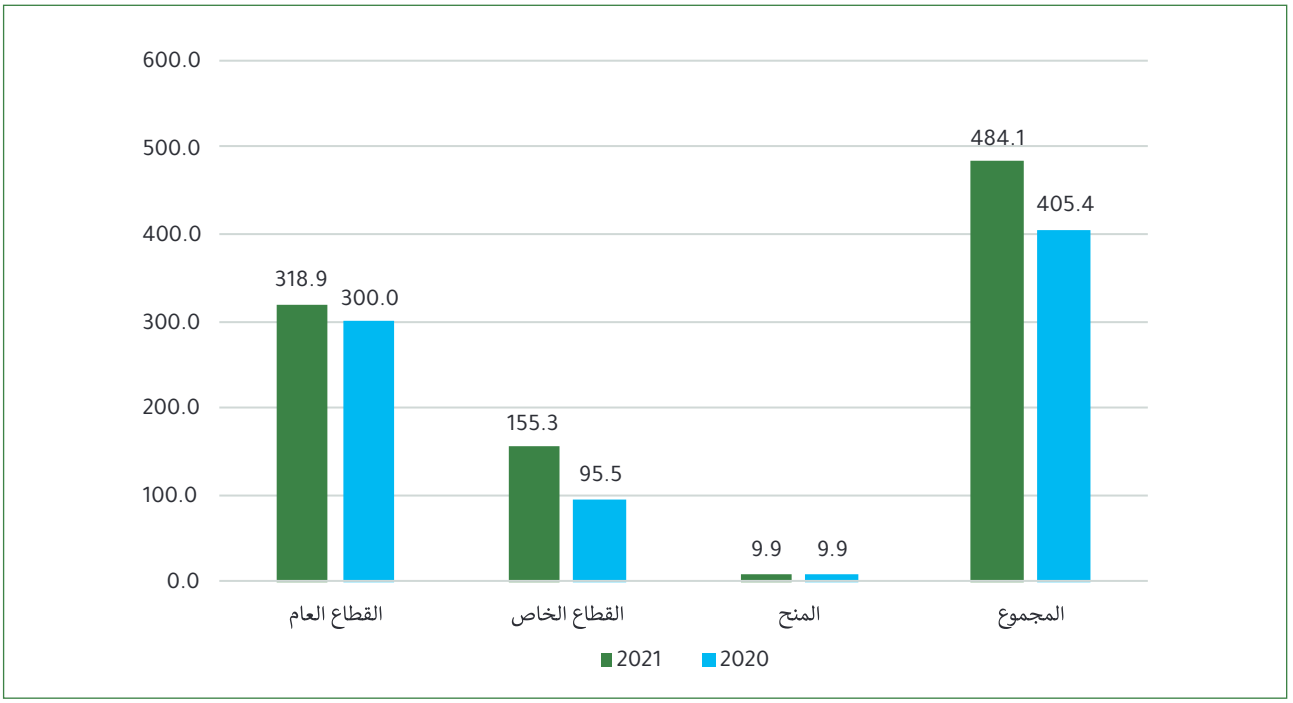

أمّا المجموع المتراكم لصافي الالتزامات في نهاية عام 2021 فقد بلغ 6,065.8 مليون دولار، منها 5,884.2 مليون دولار للقروض و181.6 مليون دولار للمنح، مقابل 5,820.5 مليون دولار في سنة 2020، منها 5,642.3 مليون دولار للقروض و178.2 مليون دولار للمنح.

توزيع المجموع المتراكم لصافي الإلتزامات بنهاية 2021 مقارنة بنهاية 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

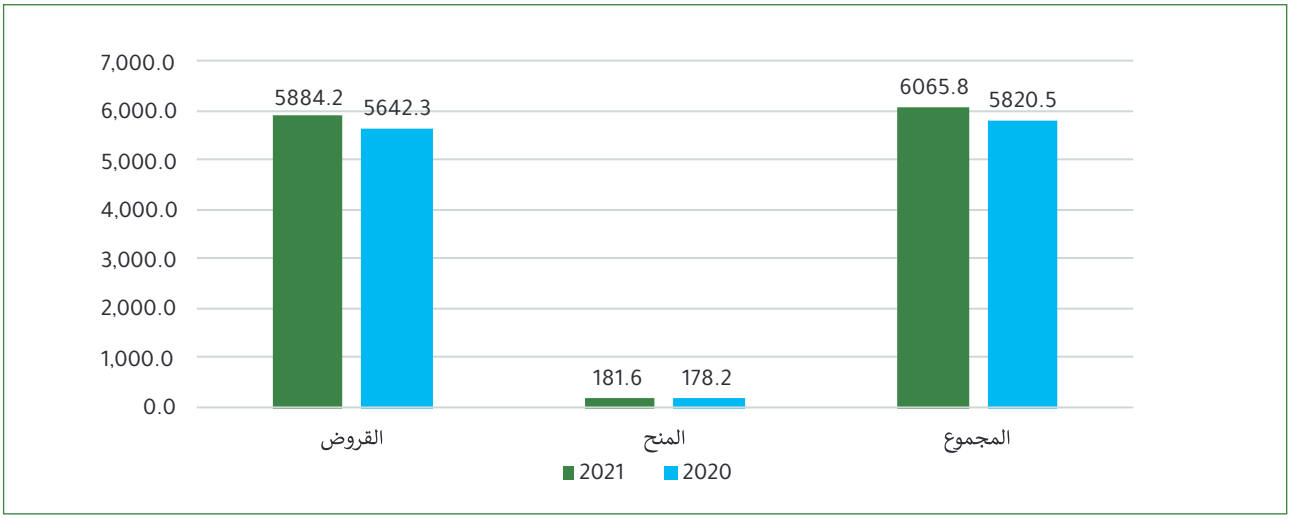

وقد بلغ إجمالي التزامات المصرف لتمويل التجارة 1,536.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقارنةً بإجمالي بلغ 1,343.2 مليون دولار في نهاية عام 2020.

السحب والاسترداد

خلال عام 2021 بلغ السحب من قروض القطاع العام 142.9 مليون دولار مُقابل 144.2 مليون دولار خلال عام 2020 - أي بانخفاض قدره 1.3 مليون دولار يمثل نسبة 0.9 %. وبلغ السحب من قروض القطاع الخاص 20.9 مليون دولار مُقابل 10 مليون دولار خلال عام 2020 - أي بزيادة قدرها 10.9 مليون دولار تمثل نسبة 109 %. كما بلغ السحب من المنح 6.5 ملايين دولار خلال عام 2021 مُقابل 6.6 ملايين دولار خلال عام 2020- أي بنقصان قدره 0.1 مليون دولار يمثل نسبة 1.5 %. أما السحب من خطوط تمويل التجارة فقد بلغ 204.7 مليون دولار خلال عام 2021 مقابل 123.2 مليون دولار في عام 2020، أي بزيادة قدرها 81.5 مليون دولار تمثل نسبة 66.2 % تقريبا.

وبذلك وصل إجمالي المبالغ المسحوبة من القروض وخطوط تمويل التجارة والمنح خلال عام 2021 إلى 375 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 284 مليون دولار في عام 2020 - أي بزيادة قدرها 91 مليون دولار ونسبتها 32%.

ويوضح الرسم البياني التالي وضعية السحب من القروض وخطوط التمويل والمنح خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020:

وضعية السحب من القروض والمنح خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

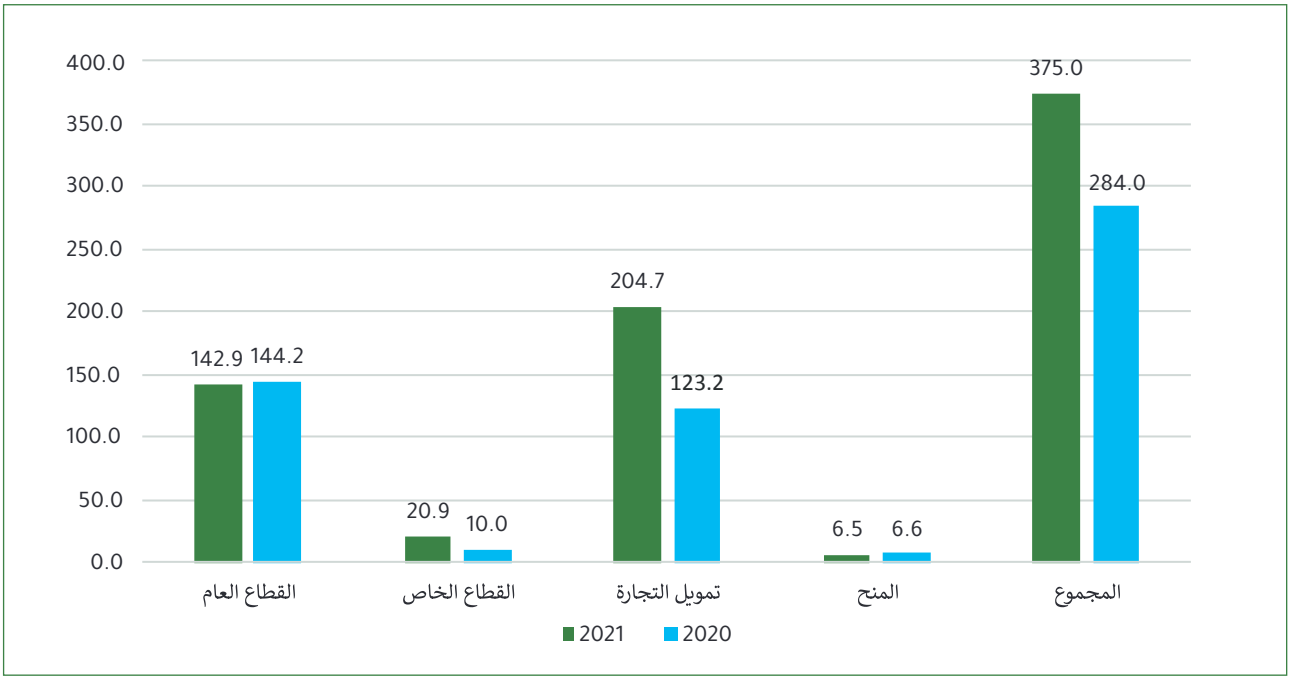

وقد بلغ الإجمالي المتراكم للسحب من القروض في نهاية عام 2021 مبلغ 3,772.5 مليون دولار مقابل 3,608.7 مليون دولار في نهاية عام 2020. وبإضافة خطوط تمويل التجارة والمنح يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2021 مبلغ 4,407.7[3] مليون دولار[4] مُقابل مبلغ 4,032.7 مليون دولار في نهاية عام 2020، وبذلك بلغت نسبة السحب المتراكم إلى صافي الالتزامات المتراكمة للقروض والمنح في نهاية عام 2021 حوالي 62% مقابل حوالي 64% نهاية عام 2020، وبإضافة خطوط تمويل التجارة تكون النسبة حوالي 56% في عام 2021 دون تغيير مقارنة مع عام 2020.

أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط قروض القطاع العام المُسدّدة خلال عام 2021 مبلغ 71.6 مليون دولار مُقابل 62.6 مليون دولار خلال عام 2020 - أي بزيادة قدرها 9 مليون دولار ونسبتها 14.4%. وبلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد قروض القطاع العام خلال عام 2021 مبلغ 22.8 مليون دولار مقابل 20.2 مليون دولار خلال عام 2020- أي بزيادة قدرها 2.6 مليون دولار ونسبتها 12.9%.

بالنسبة للقطاع الخاص، بلغت أقساط قروض المُسدّدة خلال عام 2021 مبلغ 15.6 مليون دولار مُقابل 12.5 مليون دولار خلال عام 2020 - أي بزيادة قدرها 3.1 مليون دولار ونسبتها 24.8%، بينما بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم قروض القطاع الخاص خلال عام 2021 مبلغ 5.1 مليون دولار مقابل 7.5 مليون دولار خلال عام 2020- أي بانخفاض قدره 2.4 مليون دولار ونسبته 32%. وبالنسبة لخطوط تمويل التجارة، بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من الأصل خلال عام 2021 مبلغ 145.2 مليون دولار مقابل 64.9 مليون دولار عام 2020 أي بزيادة قدرها 80.3 ملايين دولار ونسبتها 123.7%. كما بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من الفوائد والرسوم خلال عام 2021 مبلغ 6.5 مليون دولار مقابل 4.9 مليون دولار خلال عام 2020، أي بزيادة قدرها 1.6 مليون دولار ونسبتها 32.7%.

[3] يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومبلغها حوالي 146.2 مليون دولار بنهاية عام 2021

[4] يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومبلغها 139.7 مليون دولار بنهاية عام 2020.

وبذلك وصل إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل وفوائد ورسوم القروض وخطوط تمويل التجارة خلال عام 2021 إلى 266.8 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 172.6 مليون دولار في عام 2020 - أي بزيادة قدرها 94.2 مليون دولار ونسبتها 54.6%.

ويُوضح الرسم البياني التالي وضعية استرداد أصل القروض والفوائد والرسوم المسددة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020:

وضعية الاسترداد خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 (بملايين الدولارات)

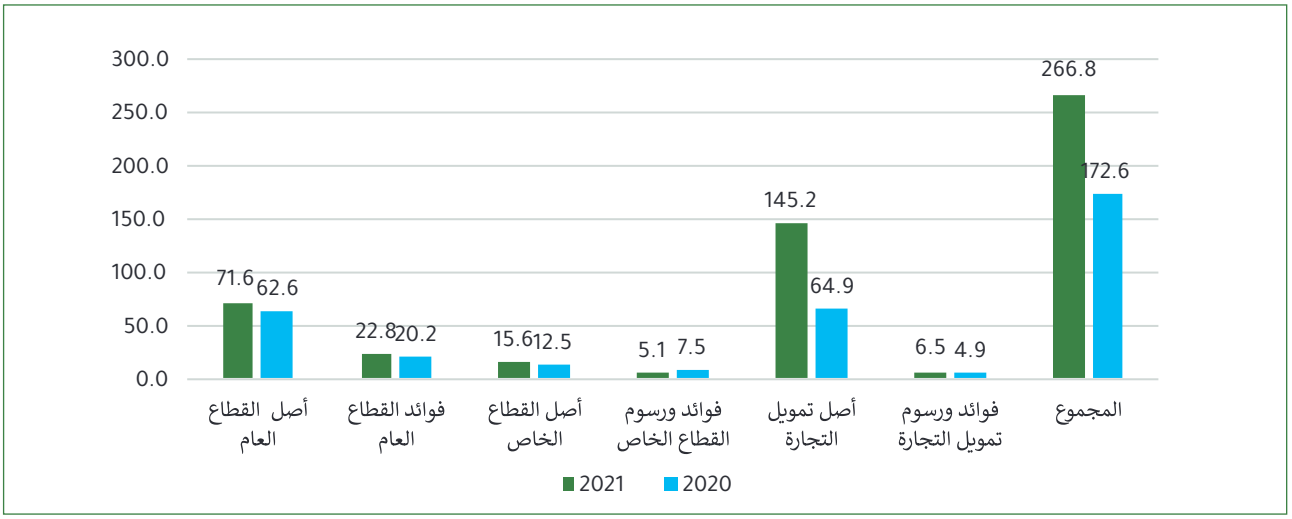

وقد بلغ الإجمالي المُتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض وخطوط تمويل التجارة في نهاية عام 2021 مبلغ 2,063.2 مليون دولار مقابل 1,830.8 مليون دولار في نهاية عام 2020. بينما يبلغ الإجمالي المُتراكم للفوائد والرسوم المدفوعة بنهاية عام 2021 مبلغ 684.8 مليون دولار مقابل 650.4 مليون دولار بنهاية عام 2020.

الخلاصة

يتّضح مما تقدّم أن المصرف قد واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث ارتفع صافي موجوداته في عام 2021 بمبلغ 137.4 مليون دولار مقارنةً بعام 2020، نظراً للزيادة في إيراداته المختلفة، ومواصلة التحكم في الإنفاق الإداري وفقاً لسياسة الترشيد المتّبعة دون الإخلال بالتنفيذ الكامل للأهداف والبرامج المُقررة. وتجدر الإشارة إلى أن صافي الدخل قد انخفض من 275.1 مليون دولار في نهاية عام 2020 إلي 174.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، ويعود هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تدني الدخل من محافظ الدخل الثابت ، كما تجدر الإشارة أنه قد طرأ تحسن طفيف في الدخل من القروض وتمويل التجارة.

للحصول علي البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2021 الرجاء زيارة موقع www.badea.org

الفصل الثالث
تعزيز الأثر التنموي للمصرف

التزاماً بتوجهات استراتيجية المصرف 2030 سعت إدارة المصرف إلى تبني عدد من المهام والإضافات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين إدارة عمليات المصرف؛ حتى يتسنى تحقيق نتائج إنمائية جيدة وسريعة وفقاً لأفضل الممارسات التي تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

- المسؤولية القطرية من جانب الدول المتلقية لعون المصرف.
- التوافق بين استراتيجية المصرف واستراتيجيات الدول المتلقية لعونه.
- التنسيق بين كافة الجهات المشاركة في التمويل.
- الإدارة الفاعلة من أجل تحقيق النتائج.
- المتابعة والإشراف والرصد والمساءلة واستلهام الدروس المُستفادة.

تطوير آليات التمويل والمتابعة

وقد تم اعتماد عدد من المبادرات في المصرف تقع ضمن آليات تعزيز الإطار الاستراتيجي للتعاون العربي الأفريقي من أجل تسريع الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة وهي:

أ) استراتيجيات التعاون

يندرج إعداد استراتيجيات التعاون في إطار تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة (2020-2024) الشطر الأول من استراتيجية المصرف 2030 وسيساعد هذا في استنباط مشروعات جديدة في مجالات الاهتمام التي يحددها المصرف لتمويلاته بالتشاور مع الدول المستفيدة. وتحدد الاستراتيجيات أولويات التنمية التي سيتم التركيز عليها، كما تجسد هذه المقاربة الجديدة مستوى ونوعية التمويلات التي سيتم تقديمها على مدى السنوات الخمس القادمة وهو ما يعد تحولا نوعيا في طريقة برمجة محفظة المصرف.

وقد تم تحديد الدول التي سيتم إعداد استراتيجية التعاون معها خلال العام 2021 وتم تحديد آليات العمل لإعداد هذه الاستراتيجيات ولتسريع التخطيط مع الدول تم اعتماد آلية اعداد برامج تعاون للفترة (2022-2024) مع بعض الدول وهي غانا، وغينيا كوناكري، والجابون. كذلك قامت الإدارة بالإعداد المكتبي لاستراتيجيتين، الأولى مع النيجر والثانية مع غينيا الاستوائية ومن المرتقب إرسال المهمات إلى البلدين في بداية ديسمبر 2021 للتشاور مع الحكومات قبل اعتماد الاستراتيجتين.

كما تم اعداد الخطوط العريضة للتعاون مع كل من ليبيريا واريتريا، وأعاقت ظروف الكوفيد اكمال تحديد البرنامج في ليبيريا ويجري حالياً الاعداد لإكمال برنامج التعاون مع اريتريا. وتتمثل المنهجية التي اعتمدت في تحضير استراتيجيات التعاون في إعطاء أهمية للبرامج المندمجة لتحقيق المزيد من التفاعلية بين القطاعات، واستنباط مشاريع ذات قيمة مضافة عالية.

ب) التحول من مفهوم العون الفني الى مفهوم تنمية القدرات

حددت الخطة الإستراتيجية للمصرف 2030 تنمية القدرات بانها المعول الرئيس في التنمية، لذلك فان أدماج تنمية القدرات في البرمجة القطرية ومن خلال مجالات التركيز الاستراتيجي للمصرف (الاستثمار في البنية التحتية، والدفع بالقطاع الخاص والتجارة، وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، وريادة الأعمال وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يعد أمراً ذو أهمية خاصة، ايماناً بان القدرات هي محرك الأساسي لتحسين أداء التنمية. تم التحول من مفهوم العون الفني إلى مفهوم تنمية القدرات بتبني مفهوم شمولي يقوم على المبادئ الأساسية التالية:

- تنمية القدرات أكثر عمقاً من التركيز على تعزيز المهارات الفردية والتدريب، بل هي تعالج مسائل أكثر شمولا تتمثل في التغيير المؤسسي والقيادة والتمكين والمشاركة العامة.
- نهج يجعل مفهوم الملكية الوطنية ملموساً على أرض الواقع، وينمي القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة. لذلك فهو يؤكد على أهمية الدافع (الاحتياج) باعتباره محركاً للتغيير.

- يؤمن على أن تنمية القدرات هي عملية طويلة الأمد. ويمكن تعزيزها من خلال مجموعة من النتائج الأقصر أمداً التي تأتي من الخارج، والنتائج الأطول أمداً والأكثر استدامة التي تنبع من الداخل.
- يربط بين عناصر البيئة المواتية، فضلاً عن أهمية قدرات المنظمات والأفراد.
- يركز على تحقيق أثر تنموي فعال لتدخلات المصرف التنموية.

وقد جاء هذا التحول عقب تقييم فعالية عمليات العون الفني التي درج المصرف على تمويلها منذ عام 1976، وأوصى ذلك التقييم بالتحول من مفهوم المعونة المالية البسيطة إلى نموذجاً جديداً يخلق هيكلاً كلياً للاستدامة والتطور والارتقاء، ومعززاً للقدرات القطرية باعتبارها أهم العوامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. عرف المصرف تنمية القدرات بانها العملية الممكنة للأشخاص والمؤسسات والمجتمعات للتعريف والإنخراط في التنمية، متخذة منهجية تعزيز وتطوير القدرات الموجودة كمدخل أساسي للتحفيز.

ج) المتابعة والتنسيق

في إطار الاستراتيجية العشرية للمصرف والسعي لتحقيق الأهداف المرصودة لإدارة العمليات،تم استحداث قسم خاص بالمتابعة والتنسيق في الهيكل الإداري الجديد لإدارتي العمليات (القطاع العام والقطاع الخاص). ويهدف قسم المتابعة والتنسيق لإمداد الإدارة وأقسامها بالمعلومات والبيانات التي من شانها أن تساعدها في تأدية دورها بشكل أفضل. كما يلعب دوراً أساسياً في التنسيق لإعداد خطط الإدارة ووضع سياسات وآليات لمتابعة تحقيق أهدافها الخاصة بمحفظة العمليات القائمة وما يتضمنه ذلك من أدوار خاصة بإعداد خطط للشراكات مع الدول المستفيدة والمؤسسات الشبيهة. كما يقوم القسم بمتابعة ورصد المؤشرات الخاصة بتنفيذ الخطط الخمسية.

وللقيام بالدور المطلوب منه، قام القسم بإنشاء قاعدة بيانات تضم المؤشرات الأساسية الخاصة بالإدارة، ويقوم بإصدار تقارير دورية خاصة بتطور المحفظة والسحوبات ومقارنتها بالأهداف الكمية للإدارة. وفي هذا الصدد يقدم القسم اقتراحات لإجراءات تحسينية لمدير الإدارة وتتم مناقشتها بشكل دوري مع الإدارة ومتابعة تنفيذها. وعلى مستوى التنسيق يدير القسم علاقة الشراكة بين المصرف ومؤسسات مجموعة التنسيق العربية، كما ينسق مع الأقسام الأخرى في الإدارة مهام إعداد الاستراتيجيات القطرية واستراتيجيات الشراكة مع المؤسسات الشبيهة وينسق لإعداد مساهمات الإدارة في التقارير الصادرة عن المصرف على غرار التقرير السنوي والتقارير الأخرى.

يقوم القسم كذلك بالتنسيق مع الأقسام التي تدير المشروعات التي يمولها المصرف لرصد الأثر التنموي لتدخلاته بما يتماشى مع الأهداف المرصودة للتنمية في الخطة العشرية والخطط الخمسية المنبثقة عنها. ويُعتبر هذا الدور أساسيا نظرا لكون التوجه الاستراتيجي للمصرف في السنوات القادمة يتمثل في الإدارة المبنية على النتائج. بالإضافة لذلك فقد تم تكليف القسم بالإشراف على الاجراءات الخاصة بالمحافظة على شهادات الجودة التي نالها المصرف، وحفظ جميع الأدلة والوثائق الاجرائية المستخدمة في الإدارة ومتابعة أي تحديثات تطرأ عليها.

د) تقارير اكتمال المشروعات

تعد تقارير إكتمال المشروعات من أدوات التقييم الذاتي القيّمة التي تساعد المصرف على حساب استثماراته، وجمع الخبرات والدروس من العمليات المنجزة لإبلاغ البرمجة الجديدة. ويعد إعداد تقارير إكتمال المشروعات من بين المعالم النهائية لتنفيذ المشروع وتتبع النتائج ويشكل تتويجًا للإشراف المنتظم. ويعد تقديم تقارير إكتمال المشروعات في الوقت المناسب ضروريًا أيضًا للإبلاغ عن النتائج على مستوى المؤسسة.

وتدعم هذه التقارير المساءلة عن الأداء والنتائج الإنمائية لعمليات المصرف، والتعلم المؤسسي، وتحسين عمليات المصرف، وموثوقية وجودة نظام التقييم الذاتي بما في ذلك الرصد والتقييم على

مستوى المشروع، وجودة تنفيذ المشروع، وتقييم أداء العمليات السيادية لتعزيز الشفافية والمساءلة، والتعلم من الخبرة التشغيلية في تصميم وتنفيذ المشاريع المشابهة. وتستخدم هذه التقارير كذلك كمدخلات في صياغة استراتيجية الشراكة القطرية ومراجعتها. وسيتم استخدام الدروس المستفادة من خلال هذه التقارير لتحسين تصميم وتنفيذ المشاريع الجارية والمستقبلية التي يمولها المصرف. ومن المتوقع أن يتم استخدام تقارير إكتمال المشروعات كمدخل أساسي تقارير «مراجعة فعالية التنمية» والتي يتوقع أن يبدأ المصرف في إعدادها ابتداء من العام القادم 2022.

وتم خلال العام 2021 اعداد تقرير اكتمال لمشروع في رواندا وتم اعداد مسودة تقرير اكتمال لمشروعين في كل من الرأس الأخضر والسنغال ومن المتوقع تسليم التقارير النهائية في يناير 2022 كما يجري العمل على اعداد تقرير اخر لمشروع في جمهورية اثيوبيا وتم الانتهاء من الدراسة المكتبية وتعذر القيام بالمهمة خلال العام 2021.

هـ) التقييم اللاحق

يُدرك المصرف أن الطلب المتزايد على فعالية التنمية يعتمد، إلى حد كبير، على تحقيق نتائج إنمائية ملموسة قابلة للقياس. وقد التزم المصرف بتنفيذ المبادرات والمبادئ الرئيسية المنبثقة عن منتديات التنمية الدولية، مثل إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا في جوهره التشغيلي، بهدف تحقيق أقصى تأثير لتدخلاته في التنمية وحشد كل موارده للتركيز على النتائج المرجوة. كما تواجه إدارة المصرف دعوات مكثفة للمساءلة أمام المساهمين في رأس المال عن كيفية استخدام الموارد، وما هي النتائج التي تم تحقيقها ومدى فعاليتها في تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية والبشرية.

ولدعم هذا التحول الاستراتيجي نحو الإدارة المبنية على النتائج أو الإدارة من أجل تحقيق النتائج ظهرت الحاجة إلى إطار قوي ومتماسك للرصد والتقييم يعزز التعلم وقياس الأداء لمواجهة تحديات المرحلة، حيث تقوم استراتيجية المصرف على «سجل الأداء المبني على النتائج» الذي يهدف إلى تحقيق أهداف تنموية انتقائية ذات علاقة بأصحاب المصلحة الرئيسيين لدي المصرف. وعليه، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الأول لعام 2020 على الهيكل التنظيمي المعدل، والذي يشمل انشاء «وحدة للتقييم اللاحق للمشروعات» بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الإنمائية للمشروعات. ويُعتبر انشاء وحدة التقييم المبني على النتائج مرحلة هامة نحو تحسين الأداء وتوجيه الأهداف الإستراتيجية نحو تحسين الكفاءة وتقديم الخدمات بشكل فعال. كما يُعتبر انشاء الوحدة التزام من جانب إدارة المصرف بالمساءلة والشفافية من خلال المراقبة والتقييم وتحقيق نتائج قابلة للقياس.

والتقييم اللاحق للمشروعات هو عملية مراجعة منهجية وموضوعية شاملة لأداء مشروع تحت التنفيذ أو مكتمل من حيث التصميم والتنفيذ بهدف تحديد مدى تحقيق المشروع المعني لأهدافه. وتقوم عملية التقييم على أربع ركائز هي الملائمة، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة. ويُعتبر الأثر التنموي هو الهدف الأعلى المراد تحقيقه. ويهدف التقييم أيضاً إلى تحديد ما إذا كانت تدخلات المصرف قد حققت مخرجاتها المقصودة ونتائجها وتأثيراتها، وبالتالي مساءلة المصرف أمام أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتخصيص المناسب للموارد واستخدامها. من ناحية أخرى، يستخلص التقييم الدروس المستفادة والتوصيات التي تغذي السياسات والاستراتيجيات والعمليات المستقبلية؛ وكذلك استخلاص معلومات هامة وذات فائدة تساعد ادارة المصرف في اتخاذ القرار وبالتالي التعلم من التجارب والمساهمة في تعظيم فعالية التنمية. وقد شرع المصرف خلال عام 2021 بإعداد تقارير التقييم اللاحق لبعض المشروعات المكتملة وهي مشروع الأسواق الحضرية وتطوير تسويق المنتجات الزراعية (الجزء الثاني) بيوغندا، ومشروعي توسعة محطة «كوتو» لتوليد الكهرباء وطريق «بريكاما - ديمبايا - دار سلامي بجامبيا.

Kgs

أنظمة التحول الرقمي لتحسين الجودة

وفرت تكنلوجيا المعلومات ونظم الاتصالات الحديثة قدرة هائلة لمساعدة المؤسسات في تحقيق أهدافها، ودعم قراراتها الاستراتيجية، والمساعدة في اتخاذ القرارات اعتمادا على ما توفره أنظمة المعلومات من بيانات وما يوفره ذكاء الأعمال من تقارير واستنتاجات من البيانات الضخمة تسمح باتخاذ القرار الأمثل في الوقت المناسب.

و تسعى استراتيجية المصرف 2030 إلى المساهمة الإبداعية في التنمية المستدامة والتحول البنيوي في البلدان الأفريقية، وإلى أن يكون المصرف سباقاً في تعزيز الشراكة العربية الأفريقية فيما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة. ويتطلب تحقيق هذه الطموحات إحداث تجديد مؤسسي وتبني فكرة التحول الرقمي من خلال الإصلاح التكنولوجي، حيث يتم تقييم النظم والتقنيات المعمول بها حالياً وتحديد ما إذا كانت مناسبة أو أنه يجب استبدالها بنظم وتقنيات أكثر تطوراً وحداثة. وقد بُذلت جهود كبيرة لوضع خطة لاعتماد بُنى تحتية ومنصات حديثة للمصرف، وبدأ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعلياً في تنفيذها. علاوةً على ذلك فإن الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 قد كشفت ضرورة التأقلم مع أسلوب العمل عن بعد، فقدم المصرف - في هذا الإطار - الكثير من الخدمات التي تسهل أتمتة العمليات الحيوية بكفاءة مما مكن الموظفين من تأدية مهامهم في أي وقت ومن أي مكان بسلاسة، ونتج عن ذلك تغيير ثقافي ملموس يمهد الطريق أمام مرحلة التحول الرقمي.

بدأ المصرف في سنة 2017 خطة عمل لتنفيذ توصيات تحليل الوضع الراهن (بعد عرضها على لجنة المراجعة واعتمادها من طرف مجلس الإدارة الموقر). وقد اكتملت المرحلة الأولى من الخطة بتطوير وتأمين البنية التحتية الرقمية وضمان استمرارية العمل من خلال مركز بيانات احتياطي خارج دولة المقر، بالإضافة توظيف موارد بشرية متخصصة. وتهدف المرحلة الثانية (الحالية) من الخطة إلى تنفيذ استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي تشمل التحول من النظام الحالي الذي تم تطويره داخلياً في بداية الألفية الثالثة باستخدام تقنيات محدودةً تفتقر للدعم الفني والتحديثات الضرورية بسبب توقف الشركات المُنتجة، نحو نظام يحقق التكامل بين العمليات ومختلف الوظائف المالية لتسهيل التواصل ومشاركة المعلومات، ويسمح بتحسين القدرة على التوقع والتحليل المسبق بالإضافة للمميزات المتعلقة بحماية البيانات وأمن المعلومات.

ومن هذا المنطلق، يمضي المصرف في خطة التحوّل الرقمي، مطوّراً أعماله وخدماته، مضيفاً إليها العديد من المزايا التقنية المبتكرة التي من شأنها تمكين الموظفين وأصحاب المصلحة من إجراء المعاملات بطريقة سريعة ومرنة وآمنة. كذلك يلتزم المصرف بمراجعة وتقييم هذه الخدمات بشكل مستمر لكي يتيح بيئة عمل رقمية سهلة ومريحة.

تعزيز إدارة المخاطر، والامتثال

أ) إدارة المخاطر

تساهم ادارة المخاطر بالمصرف في تحقيق أهدافه التنموية والتأكد من فعاليتها، وذلك من خلال رصد وتحليل وتقييم المخاطر التي تواجه المصرف استناداً على سياسات الإدارة التي يتم تطويرها وتحديثها ومراجعتها بانتظام لتعكس تطور مخاطر المصرف المتمثلة في مخاطر التمويل والسوق والتشغيل. وتشرف الإدارة بشكل أساسي على التنفيذ المناسب لإطار قياس النتائج وتكامل أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر، بغرض الحد أو التخفيف من المخاطر التي من الممكن أن تكون لها آثار سالبة على العمليات وتعطل تحقيق الأثر التنموي المرجو.

وتولي الإدارة عناية خاصة بالأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثير سلبي على سمعة المصرف، ويتم تقاسم المسؤولية والمساءلة مع إدارة المخاطر عبر المصرف على كافة المستويات بدءاً من مجلس الإدارة وحتى المدراء والخبراء

المعنيين. وهنالك العديد من اللجان-على مستوى مجلس الإدارة والإدارة - تُسهم في إدارة المخاطر وهي (لجنة المراجعة ، ولجنة إدارة الأصول ، ولجنة الائتمان ، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المحفظة). وتعتبر إدارة الامتثال مسؤولة عن تلقي والرد على مزاعم الممارسات المحظورة على النحو المحدد في قواعد السلوك والسياسات الخاصة بالمصرف، كما تقوم أيضًا بإجراء فحص لجميع العملاء الجدد، بالإضافة إلى تجديد الفحص لجميع العملاء الحاليين بشكل دوري. وهنالك العديد من اللجان - على مستوى مجلس الإدارة والإدارة - تُسهم في إدارة المخاطر وهي (لجنة المراجعة ، ولجنة إدارة الأصول ، ولجنة الائتمان ، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المحفظة).

ونظرًا للظروف الاقتصادية المتقلبة في عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19، فقد التزم المصرف بالإدارة السليمة والحكيمة للمخاطر كما يتضح من مشاركة الإدارة الحثيثة التي ركزت على الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة ورأس المال وإدارة المخاطر في كل المحافظ. وقد ساهم ذلك في أداء مالي سليم ومركز رأسمالي قوي في نهاية العام، وهو ما يُعتبر كافياً لدعم النمو المستقبلي وتغطية أي خسائر محتملة، مع التأكد من أن أنشطة المصرف التمويلية تتماشى مع أهدافه التنموية ومع أهداف جميع أصحاب المصلحة.

ب) الامتثال

يُعتبر التصرف بنزاهة وشفافية من صميم ثقافة عمل المصرف التي تؤثر في مدى فعالية أنشطته التنموية ونجاحها وتطورها، وعليه يؤكد المصرف على موظفيه والمشاريع الممولة ضرورة الالتزام بأعلى معايير النزاهة والمحافظة عليها. ويقوم رئيس مكتب الامتثال والنزاهة التابع لمكتب المدير العام، بتحديد وتقييم وتقديم المشورة والمراقبة والإبلاغ عن مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها المصرف والمتعلقة بالعقوبات التنظيمية أو الإدارية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة نتيجة عدم الامتثال للوائح أو معايير السلوك أو الممارسات المهنية السليمة. وتكون وظيفة الامتثال مسؤولة عن تلقي والرد على مزاعم الممارسات المحظورة على النحو المحدد في قواعد السلوك والسياسات الخاصة بالمصرف، كما تقوم الوظيفة أيضًا بإجراء فحص لجميع العملاء الجدد لأغراض اعرف عميلك / مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى تجديد التخليص لجميع العملاء الحاليين بشكل دوري.

تعزيز المقدرات المؤسسية والتنظيمية للمصرف

أ) الهيكل التنظيمي

يمثل الهيكل التنظيمي أحد ركائز تنفيذ الإستراتيجية العشرية 2030، وعليه أجرى المصرف مراجعة للهيكل التنظيمي وللوظائف وطبيعتها لتتوافق مع متطلبات تنفيذ الاستراتيجية و توفير الخبرات اللازمة لمواكبة زيادة نشاط المصرف التمويلي على مستوى الركائز الاستراتيجية. وقد بدأ تفعيل هذه الوحدات الإدارية الجديدة تدريجياً خلال عام 2021 نسبة لتفشي جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020.

ب) البرامج التدريبية وتنمية القدرات

ارتكز التدريب على دراسة لتقييم الاحتياجات التدريبية أعدها مكتب استشاري دولي. وشهدت أساليب التدريب وتنمية قدرات الكادر البشري بالمصرف نقلة نوعية خلال فترة جائحة كوفيد-19، تمثلت في حضور الدورات افتراضياً نسبة لصعوبة السفر خلال هذه الفترة. وفي عام 2021 بلغ عدد الدورات 39 دورة وبلغ عدد أيام التدريب 3058. كما تم تفعيل مبادرة «جرد المهارات» لتمكين المصرف من الاستفادة القصوى من مهارات منتسبيه.

ج) برنامج المهنيين المبتدئين

في إطار سعيه لاستجلاب كوادر بشرية ذات كفاءة عالية، بدأ المصرف في عام 2016 تنفيذ «برنامج المهنيين المبتدئين» الذي يتم من خلاله تدريب الخريجين النابغين الحاصلين على مؤهلات أكاديمية

رفيعة المستوى في إدارات المصرف المختلفة لفترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات، إلى جانب إلحاقهم بدورات تدريبية في مؤسسات دولية مشابهة. وقد اكتمل تدريب الدفعة الأولى وتم تعيينهم، والتحقت الدفعة الثانية بالمصرف في نهاية عام 2019 وما زالت قيد التدريب، كما تم فتح باب التقديم لدفعة ثالثة بنهاية عام 2021. وقد أسهم المهنيون المبتدئون بشكل فعال في رفع كفاءة العمل خلال الأعوام الماضية وبالأخص خلال عام 2021.

تطوير آليات المتابعة والتنفيذ

وضمن سياسة المصرف لتعزيز تنفيذ استرايجيته تم الشروع في تأسيس مكتب معني بالإشراف على متابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع التنموية التي تتم المصادقة عليها وتسمح هذه الآلية بتقديم الدعم لفرق عمل المبادرات والمشاريع لضمان نجاح تنفيذها ولتكون متسقة مع الأهداف الاستراتيجية، ومساعدة المديرين في اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الصحيحة، والارتقاء بجودة الأداء والمنتجات والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية.

وفي نفس السياق، تم إنشاء قمرة القيادة من أجل تطوير مفهوم الإنضباط في التنفيذ من خلال ربط نظام الادارة الداخلي للمصرف بعملية قياس الأداء التشغيلي للإدارات والأقسام المختلفة. وفي إطار هذه المبادرة تم تفصيل الأهداف الاستراتيجية لأهداف تشغيلية موزعة على خمسة محاور أساسية مرتبطة بـ 64 مؤشر أداء تسمح بالرصد المتوازن لتطور أداء المصرف والمتابعة الدورية لهذه المؤشرات.

مبادرة باديا الخضراء

تم إطلاق المبادرة في عام 2018 بهدف جعل المصرف صديقاً للبيئة من خلال الحد من الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن أنشطته الداخلية والمشاريع التنموية التي يمولها. وتعمل المبادرة بتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 2030، واستراتيجية المصرف 2030، وشهادة الأيزو 14001 لنظام الإدارة البيئية.

خلاصة عــامة للتقريــر

- ابتدر المصرف في عام 2020 تنفيذ استراتيجيته العشرية 2030 وخطته الخمسية الثامنة (2020 - 2024) التي رصد بموجبها مبلغ 1700 مليون دولار للقطاع العام و1000 مليون دولار للقطاع الخاص و50 مليون دولار للمعونة الفنية، إلى جانب مبلغ سنوي دوار يتراوح بين 260 و300 مليون دولار لتمويل الصادرات العربية وآخر مساوٍ له لتمويل التجارة الأفريقية.
- في العام 2021 واصل المصرف سعيه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطته الخمسية الثامنة من خلال تمويل العمليات المندرجة تحت الركائز الاستراتيجية التالية:
  - الإستثمار في البنية التحتية: تمت المصادقة علي المساهمة في تمويل 9 مشروعات إنمائية بإجمالي بلغ 325 مليون دولار
  - تطوير التجارة والقطاع الخاص: تم تمويل 8 عمليات بمبلغ إجمالي قدره 336.3 مليون دولار
  - تطوير سلاسل القيمة الزراعية: تم تمويل عمليتين بقيمة 105 مليون دولار
- النهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تمويل عمليتين بإجمالي بلغ 43.9 مليون دولار
- كذلك قدّم المصرف 9.9 مليون دولار في شكل منحٍ غير مستردة لتمويل 40 عملية عون فني، في مجالات مختلفة تشمل عمليات تدعم تحقيق الركائز الإستراتيجية الأخرى.
- اكتمل خلال عام 2021 تنفيذ 10 مشروعات إنمائية ضمن ركيزتي الاستثمار في البنية التحتية وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، ساهم فيها المصرف بمبلغ 92.93 مليون دولار واستفادت منها 7 دول أفريقية. كما اكتمل أيضاً إنجاز 33 عملية تنمية قدرات بتكلفة قدرها 8.8 ملايين دولار، شملت 8 دراسات جدوى (2.2 مليون دولار) و 25 عملية دعم مؤسسي (6.6 ملايين دولار).
- وفيما يخص التمويل المشترك، واصل المصرف سعيه في التنسيق مع مؤسسات التمويل وخاصةً العربية للمشروعات والعمليات ذات التكاليف العالية في مجال تمويلات القطاعين العام والخاص. اشترك المصرف في عام 2021 مع بعض المؤسسات في تمويل 13 عملية بتكلفة إجمالية بلغت نحو 3486 مليون دولار.
- بالنسبة للوضع المالي للمصرف، تُظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بإرتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2021 بمبلغ 137.4 مليون دولار مقارنةً بنهاية عام 2020، ويُعزى ذلك للزيادة في إيراداته المتنوعة ومواصلة التحكم في الإنفاق الإداري دون الإخلال بتنفيذ برامجه المقررة. أما صافي الدخل فقد انخفض من 275.1 مليون دولار في نهاية عام 2020 إلي 174.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، ويعود هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تدني الدخل من محافظ الدخل الثابت ، كما تجدر الإشارة أنه قد طرأ تحسن طفيف في الدخل من القروض وتمويل التجارة.
- سوف يواصل المصرف مسيرته المتميزة في دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية في أفريقيا وفقاً لمجالات التركيز الاستراتيجية المذكورة أعلاه وخاصة فيما يتعلق بإصحاح البيئة وتقليل آثار التغيرات المناخية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة والشباب ودعم الإبتكار.

المـــلاحق

الملحق الأول
تفصيل العمليات المُوافق عليها في عام 2021

مشروع توسعة الطريق السريع «بيرتل هاردبج»

جمهورية جامبيا

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر عبر الاستثمار في البنية التحتية للنقل لتسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، والهدف رقم (8) المتعلق بدعم نمو الاقتصاد. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى زيادة كفاءة النقل البري في منطقة المشروع ذات الكثافة السكانية العالية، ورفع مستوى شبكة الطرق المسفلتة، وتحسين السلامة.

وصف المشروع

يشتمل المشروع على تنفيذ أعمال الهندسة المدنية لتوسعة الطريق القائم ليصبح بطول 22 كيلومتراً وعرض 42 متراً. ويتضمن ذلك تشييد جزيرة وسطية بعرض 10 أمتار، ومسارين يشتمل كل منهما على حارتي مرور مسفلتة وعرض7 أمتار، وجزيرة فاصلة بعرض 3 أمتار على الجانبين، وطريق خدمة مسفلت بعرض 4 أمتار على الجانبين، ومنشآت صرف مياه الأمطار و3 جسور على 3 تقاطعات حرة، وتوفير تجهيزات السلامة على الطريق وإنارته، وتهيئة بنية تحتية للاتصالات، بالإضافة إلى الأعمال المتفرقة لتحويل المرافق وتدابير تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 83 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 24.1% من إجمالي التكاليف)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 20 مليون دولار (24.1%)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ 20 مليون دولار (24.1%)، وصندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ 15 مليون دولار (18.1%)، والحكومة بمبلغ 8 ملايين دولار (9.6%).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يؤدي المشروع إلى زيادة كفاءة النقل البري بمنطقة المشروع وبالتالي خفض تكلفة النقل على المستفيدين المُقدرين بنحو 43 ألف نسمة، ورفع مستوى شبكة الطرق المسفلتة وتحسين السلامة المرورية وتسهيل الوصول إلى مراكز الخدمات الاجتماعية. وسيُسهم المشروع - بصورة غير مباشرة - في تحقيق أهداف الدولة المتعلقة بخفض نسبة الفقر من 48% في عام 2020 إلى نحو 30% ورفع مؤشر التنمية البشرية من 0.466 في عام 2019 إلى نحو 0.793، وذلك بحلول أفق 2030.

مشروع إنجاز 20 ألف مسكن اجتماعي واقتصادي

جمهورية بنين

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة القرض: 50 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ويهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بوصول الجميع إلى السكن والخدمات الأساسية الملائمة والآمنة والميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. كما يهدف المشروع بصفة خاصة إلى تمكين عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة، وعلى الخدمات الحضرية الأساسية في مدينة «كوتونو».

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة «أويدو» في الضاحية الغربية لمدينة «كوتونو» وتمتد مساحته على نحو 235 هكتاراً. ويشتمل على إنجاز 904 وحدات سكنية اجتماعية اقتصادية، وتهيئة الموقع على مساحة 40 هكتار بتنفيذ الطرق المسفلتة، وأعمال تصريف مياه الصرف الصحي والأمطار، وإمداد شبكة مياه الشرب وشبكة الكهرباء، وتهيئة المساحات الخضراء على نحو 13 هكتاراً. كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 57.15 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 50 مليون دولار (تمثل 87.49% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 7.15 ملايين دولار (تمثل 12.51% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يؤدي المشروع إلى تمكين عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة تتوفر فيه الخدمات الحضرية الأساسية. كما يُتوقع أن يؤدي المشروع الى تهيئة المساكن لنحو 904 أسرة (5424 شخصاً) بحلول عام 2024 وتوفير نحو 8000 فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة 2020 - 2024.

مشروع تهيئة المنطقة الصناعية في «مالوكو»

جمهورية الكونغو

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة القرض: 50 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالنهوض بالتصنيع الشامل والمستدام ومضاعفة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي والتشغيل في أفق عام 2030، والمساهمة في تحقيق أهداف الركيزة الثالثة لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2018-2022) الخاصة بتحويل وتنويع الاقتصاد الوطني. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى تحسين جاذبية البلاد للاستثمارات في القطاع الصناعي وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، وتنشيط الصادرات الصناعية، ورفع الموارد الضريبية للدولة من قطاع الصناعة، وخفض نسب البطالة المرتفعة بين الشباب.

وصف المشروع

يتضمن المشروع إنشاء منطقة صناعية في «مالوكو» على مساحة إجمالية تُقدر بنحو 180 هكتار. ويشتمل على تشييد 20 وحدة صناعية على مساحة نحو 65 هكتاراً في مجالات متعددة كالصناعات الحديدية والميكانيكية والبلاستيكية، وتحويل المنتجات الزراعية، وإنتاج مواد البناء والأسلاك الكهربائية والسيراميك والصباغة. كما يشتمل المشروع على تشييد مباني إدارية ومساكن للعمال ومنشآت اجتماعية واقتصادية مختلفة على مساحة نحو 75 هكتاراً، وأشغال البنية التحتية لتشييد شبكات إمداد مياه الشرب والتزويد بالمياه لأغراض الصناعة وصرف المياه، وشبكات الكهرباء والألياف البصرية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 56 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 50 مليون دولار (تمثل 89.29% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 6 ملايين دولار (تمثل10.71% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يؤدي المشروع إلى تحسين جاذبية البلاد للاستثمارات في القطاع الصناعي وتنشيط صادراته ورفع موارده الضريبية. وسيتيح المشروع نحو 20 ألف فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة يكون لها دور في الحد من نسب البطالة المرتفعة بين الشباب، ويوفر بنى تحتية من شأنها أن تحد من الآثار السالبة للصناعة وتدعم مساهمة القطاع في التنمية المستدامة. ومن المُتوقع أيضاً أن يسهم المشروع في زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 15% بحلول عام 2023.

مشروع تطوير منظومة إمداد المياه بمنطقة «بوتا بوتي»

مملكة ليسوتو

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الهدف رقم (6) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية والهدف رقم (3) المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، وذلك عبر توفير خدمات إمداد مياه الشرب لسكان منطقة «بوتا بوتي» لسد النقص الحالي ومقابلة احتياجات السكان حتى عام 2045، ومقابلة طلب القطاع الصناعي المتزايد، والحد من الأمراض الناتجة عن شح وتلوث المياه.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة «بوتا بوتى» في شمال البلاد بالقرب من الحدود الشمالية مع جمهورية جنوب أفريقيا والتي تبعد عن العاصمة «ماسيرو» بنحو 130 كيلومتر شمالاً. ويشتمل المشروع على أعمال الهندسة المدنية وملحقاتها لتوفير خدمات إمداد المياه لمدينة «بوتا بوتي» والتجمعات السكنية المحيطة بها. ويتضمن ذلك إنتاج ومعالجة ونقل وتوزيع المياه، والخدمات الاستشارية والدراسات البيئية، وإعادة التوطين وتوفير الدعم الفني، وتدقيق حسابات المشروع وتنظيم ورشة لانطلاق أعماله.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 108.7 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 18.4% من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 11.2 مليون دولار (10.3%)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 13 مليون دولار (11.96%)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ 30 مليون دولار (27.6%)، وصندوق أبوظبي للتنمية بمبلغ 20 مليون دولار (13.34%)، والحكومة بمبلغ 14.5 مليون دولار (13.34%).

الأثر التنموي المُتوقع

من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى توفير المياه لسكان منطقة بوتا بوتي بصفة مستدامة وذلك بحيث ترتفع نسبة التغطية من 49% قبل المشروع لتصل إلى 100% بحلول 2025. ونتيجة لذلك يتوقع أن يرتفع عدد المستفيدين من خدمات المياه الصالحة للشرب من حوالي 62 ألف حاليا إلى حوالي 145 ألف بحلول 2025. وسيؤدي المشروع إلى خفض عدد حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه في منطقة المشروع بنسبة 50%. ويتوقع أن يقوم المشروع كذلك بتلبية احتياجات المياه من القطاع الصناعي في المنطقة.

عملية لدعم القطاع الخاص المتضرر بجائحة كوفيد-19

جمهورية الكاميرون

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة القرض: 18.9 مليون دولار

أهداف العملية

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى تعزيز قدرة الصمود لدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مواجهة مترتبات كوفيد-19 ودعم الانتعاش السريع بعد الأزمة من أجل إعادة إطلاق النمو الاقتصادي.

وصف العملية

تتضمن العملية دراسة تشخيصية للفرص المتاحة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم قدرتها على الصمود من خلال تعزيز قدراتها وتعزيز كفاءة الحاضنات وجمعيات الأعمال التي ترعاها. كما تُسهم العملية في تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأسواق جديدة وللخدمات المالية الملائمة، وبناء قدراتها في مجال إنشاء منصات التجارة الإلكترونية.

تمويل العملية

تبلغ التكلفة الكلية للعملية 21 مليون دولار، ويُسهم في تمويلها المصرف العربي بمبلغ 18.9 مليون دولار (تمثل 90% من إجمالي التكاليف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 1.05 مليون دولار (5%)، والحكومة بمبلغ 1.05 مليون دولار (5%).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن تسهم العملية في دعم التعافي الاقتصادي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على الصمود ووصولها إلى التمويل. وبتنفيذ العملية يُتوقع خلق أكثر من 1500 فرصة عمل جديدة، وتعزيز قدرات نحو 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة قائمة، وتمويل نحو 40 مؤسسة ناشئة.

-URGENCES-
CONSULTATION

المشروع الاستعجالي لتطوير الطرق الحضرية

لمدينة «بيساو» وضواحيها

جمهورية غينيا بيساو

تاريخ الموافقة: يونيو 2021

قيمة القرض: 43 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتشييد بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام والابتكار، والهدف رقم (11) المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى تحسين حركة وانسيابية المرور في منطقة المشروع، من خلال رفع قدرة استيعاب الطرق وتحسين السلامة المرورية.

وصف المشروع

يقع المشروع في المنطقة الحضرية الجنوبية للعاصمة «بيساو» وفي ضاحيتها الشمالية الشرقية على مستوى محلية «نياكرا». ويشتمل على أعمال الهندسة المدنية وملحقاتها لتشييد طريق مزدوج الدائري الجنوبي لمدينة «بيساو» بطول 12.9 كيلوميتراً، والطريق بين «بيساو» و«نياكرا» بطول 9.25 كيلومتراً، والطريق الفرعي نحو قرية «كوموري» بطول 4.85 كيلومتراً. كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية، واستملاك الأراضي، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشات لانطلاق الأعمال والتقييم نصف المرحلي للمشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 48 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 43 مليون دولار (تمثل 89.58% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار (تمثل 10.42% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يؤدي المشروع إلى زيادة كفاءة النقل البري بمنطقة المشروع وبالتالي خفض تكلفة النقل على المستفيدين المُقدرين بنحو 600 ألف نسمة. ولأن المشروع يخدم شبكة الطرق الخاصة بالعاصمة «بيساو» فمن المُتوقع أن ينتج عن ذلك تقليل زمن التنقل خلال أوقات الذروة بنحو 30% وتحسين السلامة المرورية، وتسهيل الوصول إلى مراكز الخدمات الإجتماعية.

مشروع البرنامج الاستعجالي للطرق لفك العزلة

جمهورية السنغال

تاريخ الموافقة: يونيو 2021

قيمة القرض: 50 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ويهدف بشكلٍ عام إلى المساهمة في بلوغ مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي المحدد في مخطط السنغال الناشئ الذي يرمي إلى جعل السنغال دولة ناشئة بحلول عام 2035، وتحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتشييد بنية تحتية مرنة في أفق 2030. كما يهدف المشروع بصفة خاصة إلى فك العزلة عن مناطق البرنامج بوسط وشمال البلاد وربطها بالطرق الوطنية الرئيسية، وتعزيز سلامة حركة المركبات، وتخفيض تكاليف النقل وتأمينه على مدار السنة خاصةً خلال موسم الامطار، والإسهام في تخفيف حدة الفقر عن سكان المنطقة.

وصف المشروع

يشتمل المشروع على تشييد طريق «بامبي - توبا تول» الذي يقع في منطقة «ديوربل» في وسط البلاد، وطريق «دياتار - هاولار» الذي يقع في جزيرة «مورفيل» في شمال البلاد. وتتمضن مكونات المشروع أعمال الهندسة المدنية وملحقاتها لتشييد الطريقين بطول 45 كيلومتراً للأول و42 كيلومتراً للثاني، والخدمات الاستشارية ، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، ونظيم ورشات لانطلاق الأعمال، والتقييم نصف المرحلي للمشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 55.9 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 50 مليون دولار (تمثل 89.45% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 5.9 ملايين دولار (تمثل 10.55% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يؤدي المشروع إلى تطوير وتوسيع شبكة الطرق في البلاد؛ مما ينتج عنه ضمان خدمة نقل بري دائمة لكل المناطق التي يخدمها المشروع. كما يُتوقع أن يؤدي المشروع إلى تخفيض تكلفة النقل بنحو 45% وتقليل زمن التنقل بنحو50%؛ مما يساعد على الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

مشروع البرنامج العاجل لانتاج الكهرباء

دولة أريتريا

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2021

قيمة القرض: 47 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بشكلٍ عام إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرساء البنية الأساسية، كما يتماشى مع استراتيجية الدولة للتنمية المحلية. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى تحسين القدرة الانتاجية لمحطتي «بيليزا «وهيرجيجو» الرئيسيتان في الشبكة المتصلة للكهرباء في إرتريا واللتان تغطيان عدداً من المدن الرئيسية والقرى.

وصف المشروع

يقع المشروع في محطة «بيليزا» في ضواحي مدينة «أسمرا» ومحطة «هيرجيجو» في ضواحي مدينة «مصوع». ويتضمن المشروع الأعمال المدنية والكهربائية لاستبدال المولدات وملحقاتها بمحطة «بيليزا « بغرض تطوير قدرتها الإنتاجية، وإعادة تأهيل محطة «هيرجيجو»، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد ومتابعة تنفيذ المشروع. كما يتضمن دعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشات لإنطلاق الأعمال، والتقييم نصف المرحلي للمشروع ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 52 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 47 مليون دولار (تمثل 90% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار (تمثل 10% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يسهم المشروع في تقليل فترة قطع الكهرباء من 12 ساعة إلى حدود 4 - 6 ساعات يومياً، وتحسين الرعاية الصحية عبر إمداد المستشفيات والمراكز الصحية بالطاقة بصفة مستدامة، ودعم مشاركة المرأة في الأعمال الصغيرة وتخفيف العبء عليها في الحصول على خشب الوقود، وتحسين اقتصاديات الأعمال الصغيرة مما يؤدي إلى خلق فرص العمل وزيادة الدخل. وبتنفيذ المشروع ستتمكن الهيئة الإريترية للكهرباء من تغطية حوالي 40% من الطلب على الكهرباء مقابل 10% تولدها المحطتان حالياً.

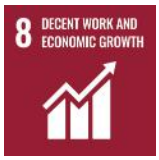

مشروع البنية الاساسية لمدينة «كيجالي»

للابتكار (المرحلة الأولى والثانية)

جمهورية رواندا

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2021

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية ويهدف بصفة عامة إلى المساهمة في تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرسال البنية الأساسية والهدف رقم (11) المتعلق بجعل المدن شاملة وآمنة ومستدامة. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى تسريع تحول رواندا الى اقتصاد قائم على المعرفة، ودعمها في أن تصبح محور للابتكار في أفريقيا.

وصف المشروع

بتكلفة قُدرت بنحو 301.4 مليون دولار، سيتم تشييد مدينة «كيجالى» للابتكار وفقاً لبرنامج من أربع مراحل موزعة على أربع مناطق ضمن منطقة «كيجالى» الاقتصادية، يتضمن عدة مشاريع فرعية قابلة للتنفيذ باستقلالية. ويشتمل مشروع المصرف على تشييد البنية التحتية للمنشآت المدرجة ضمن المرحلتين الأولى والثانية، وتشييد مبنى لحاضنات الأعمال، وتوفير الخدمات الاستشارية. كما يشتمل على دعم وحدة تنفيذ المشروع، واستملاك الأراضي، وتنظيم ورشات لانطلاق الأعمال، والتقييم نصف المرحلي للمشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 22 مليون دولار، ويُسهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 90.9% من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (تمثل 9.1% من إجمالي التكاليف).

الأثر التنموي المُتوقع

من المُتوقع أن يُسهم المشروع في تسريع تحول رواندا إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحويلها الى محور للابتكار في أفريقيا، واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ أكثر من 300 مليون دولار أمريكي في أفق عام 2028. وسيُسهم المشروع في خلق نحو 50000 فرصة عمل، كما يُتوقع تخريج أكثر من 4900 طالب وطالبة من الجامعات التي سيتم تشييدها في مدينة كيجالى للابتكار.

ثانياً: عمليات القطاع الخاص

قرض ائتماني مشترك بالتعاون مع مؤسسات تمويل إنمائية للمساهمة في تمويل استخراج وتصدير البوكسيت

جمهورية غينيا- قطاع خاص

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2021

قيمة القرض: 25 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- المُساهمة في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وطنية من خلال توفير فرص عمل لأكثر من 1500 عامل ومقاول، و توفير العملات الأجنبية، وزيادة التصدير من خام البوكسيت الذي يُعد قاطرة الاقتصاد الغيني.
- توفير فرص عمل محلية في مرحلة الإنشاءات، بما في ذلك وظائف عمال تشغيل الموقع والعمال متوسطي المهارة، والتعامل مع المقاولين المحليين.
- المُساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل رئيسي على زيادة القدرة التصديرية؛ ممّا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- انخفاض عجز الموازنة ومديونية الدولة، نتيجة لانتعاش قطاع التعدين وارتفاع تصدير البوكسيت.

****

قرض ائتماني مشترك بالتعاون مع مؤسسة تمويل إنمائي لصالح بنك تجاري لتمويل مشروعات القطاع الخاص في نيجيريا

جمهورية نيجيريا- قطاع خاص

تاريخ الموافقة: 06 مايو 2021

قيمة القرض: 25 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- دعم مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المالية المؤهلة على استمرارية الأعمال في إطار الاستجابة لمكافحة وباء كوفيد-19.
- سيسمح التمويل المطلوب للبنك بمواصلة دعم عملائه من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وخاصةً تلك التي تركز على التصنيع الزراعي والطاقة والطاقة المتجددة.

قرض ائتماني مشترك بالتعاون مع مؤسسة تمويل إنمائي لصالح بنك تجاري بالكاميرون لتمويل مشروعات القطاع الخاص

جمهورية الكاميرون- قطاع خاص

تاريخ الموافقة: 14 يوليو 2021

قيمة القرض: 20 مليون يورو

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- مُساعدة البنك في تمويل عمليات التجارة بالكاميرون، حيث أن القرض موجه لتمويل أنشطة في عدة قطاعات من ضمنها تمويل الصادرات الزراعية والطاقة والتعدين.
- تعزيز دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد من خلال الإسهام الفاعل في تحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية وخلق الفرص الوظيفية وتوفير وتقديم السلع والخدمات المختلفة ودعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية؛ الأمر الذي يعزز من فرص النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للسكان.

****

قرض ائتماني لصالح مؤسسة تمويل إنمائي بوسط إفريقيا لتمويل مشروعات القطاع الخاص

إقليمي- قطاع خاص

تاريخ الموافقة: 06 سبتمبر 2021

قيمة القرض: 40 مليون يورو

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- الإسهام في تشجيع التجارة الأفريقية البينية.
- الإسهام في تقوية العلاقات التجارية مع البنوك التنموية والتجارية.
- المساعدة في توفير المواد البترولية؛ ممّا يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- تشجيع الإنتاج والعمل على تنمية الصادرات الأفريقية والتجارة الأفريقية البينية.

****

قرض ائتماني بالتعاون مع مؤسسة تمويل إنمائي لصالح بنك تجاري لتمويل مشروعات القطاع الخاص

جمهورية ساحل العاج - قطاع خاص

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة القرض: 15 مليون يورو

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- الإسهام في تشجيع التجارة الأفريقية البينية.
- الإسهام في تقوية العلاقات التجارية مع البنوك التنموية والتجارية.
- المساعدة في دعم القطاع الخاص؛ مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- تشجيع الإنتاج والعمل على تنمية الصادرات الأفريقية والتجارة الأفريقية البينية.

****

قرض ائتماني لصالح بنك تجاري لتمويل مشروعات القطاع الخاص

جمهورية كينيا - قطاع خاص

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني والأثر التنموي

- الإسهام في تشجيع التجارة الأفريقية البينية.
- الإسهام في تقوية العلاقات التجارية مع البنوك التنموية والتجارية.
- المساعدة في دعم القطاع الخاص؛ مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- تشجيع الإنتاج والعمل على تنمية الصادرات الأفريقية والتجارة الأفريقية البينية.

****

ثالثاً: عمليات التجارة

(أ) الصادرات العربية

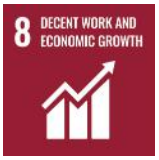

خط تمويل مشترك لصالح دولة جنوب السودان للمساهمة في استيراد سلع وخدمات خاصة بتوريد محطة طاقة كهربائية

جمهورية جنوب السودان- صادرات عربية

تاريخ الموافقة: 03 مارس 2021

قيمة القرض: 25 مليون دولار

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- تُعتبر هذه العملية الأولى في دولة جنوب السودان في إطار برنامج القطاع الخاص والتجارة والأولى على مستوى المصرف. ويُعد ذلك خطوة مهمة لاستكشاف أسواق جديدة وتوزيع مخاطر التركيز المرتفعة حالياً.
- تتمتع دولة جنوب السودان بمكانة جيوسياسية استراتيجية فهي تمثل حلقة وصل بين الدول العربية وشرق القارة، وبالتالي فان القرض يمثل أهمية قصوى من الناحية الاستراتيجية والسياسية للأمة العربية.
- العملية من أكثر العمليات ربحية مقارنةً بعمليات التجارة قصيرة الأجل التي تم تنفيذها في ظروف مشابهة، حيث يُقدر العائد بنحو 7.5% شاملاً سعر الليبور وبدون أخذ تكلفة التأمين في الاعتبار.
- سيكون للعملية مردود تنموي مباشر من خلال تمويل قطاعي الطاقة والطرق المهمان للبلاد. ويُتوقع أن تساعد في فتح المجال لتنفيذ مشروعات كبيرة في القطاعين العام والخاص على المدى المنظور.

****

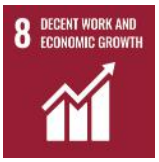

عملية تمويل نقدي (شراء بالخصم) لاعتمادات مستندية صادرة من بنك تجاري بمنطقة شرق إفريقيا بالتعاون مع مؤسسة تمويل إنمائي إقليمية

شرق إفريقيا- صادرات عربية

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2021

قيمة القرض: 150 مليون دولار

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- تندرج العملية في إطار سعي المصرف إلى الدخول في مجال إصدار وتعزيز وخصم اعتمادات مستندية كأحد مشتقات وأدوات تمويل التجارة النقدية وغير النقدية.
- تتسق العملية مع الركيزة الاستراتيجية للمصرف الخاصة بتطوير القطاع الخاص والتجارة، من خلال برنامج دعم الصادرات العربية. وتُسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي عن طريق توفير السلع الاستراتيجية التي تدعم الأنشطة الاقتصادية الأساسية كالزراعة والتعدين.

(ب) التجارة الأفريقية

خط تمويل مشترك بالتعاون مع بنك تجاري لصالح مجموعة من مصدري الكاجو في ساحل العاج

جمهورية ساحل العاج - تجارة أفريقية

تاريخ الموافقة: 14 يوليو 2021

قيمة القرض: 5 ملايين دولار

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- تمكين المصدرين الأفارقة من الوصول إلى الأسواق الدولية وخاصةً في أكبر البلدان المستوردة في آسيا.
- من المُتوقع أن تتيح استثمارات النفقات الرأسمالية المستقبلية تكاملاً أكبر لسلسة القيمة في البلاد؛ مما يوفر مرونة أكبر لتقلبات أسعار السلع والوظائف الدائمة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية في ساحل العاج وفي دول أخرى بالمنطقة.

****

خط تمويل لصالح مؤسسة تمويل إنمائي إقليمية

إقليمي- تجارة أفريقية

تاريخ الموافقة: 06 سبتمبر 2021

قيمة القرض: 20 مليون يورو

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- سيتم تخصيص موارد القرض للقطاعات الإنتاجية والخدمية التي تدعم الإنتاج؛ الأمر الذي سيمكن دول المجموعة من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية غير المستغلة لينعكس ذلك على نمو اقتصاداتها وتحقيق التنمية والرفاه لمواطنيها وخفض الفقر.
- تطوير المشروعات في كافة قطاعات الإنتاج الحقيقي التي تحتاجها مرحلة الإنطلاق التنموي في الإقليم المعني كالقطاع الصناعي، والتصنيع الزراعي والزراعة والطاقة والنقل والخدمات، سواء أكان ذلك عبر مساعدة هذه المنشآت في توسيع أعمالها وزيادة كفاءتها ونقل التقانة الحديثة، أو عبر مساعدة رجال الأعمال في تطوير مشاريع جديدة والمساهمة في تخفيف آثار جائحة كوفيد-19.

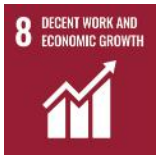

خط تمويل مشترك بالتعاون مع مجموعة مصرفية بالمغرب

لتعزيز اعتمادات مستندية مصدرة من بنك تجاري

بوركينا فاسو- تجارة أفريقية

تاريخ الموافقة: 6 سبتمبر 2021

قيمة القرض: 30 مليون يورو

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- الإسهام في تشجيع التجارة الأفريقية البينية.
- الإسهام في تقوية العلاقات التجارية مع البنوك التنموية والتجارية.
- المساعدة في توفير المواد البترولية؛ مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.
- تشجيع الصادرات الأفريقية والتجارة الأفريقية البينية.

****

خط تمويل مشترك بالتعاون مع مجموعة ممولين دوليين

لتمويل قطاع الكاكاو لصالح مؤسسة حكومية بغرب إفريقيا

غرب إفريقيا - تجارة أفريقية

تاريخ الموافقة: 06 سبتمبر 2021

قيمة القرض: 100 مليون دولار

أهداف خط التمويل والأثر التنموي

- إن مشاركة المصرف في هذه العملية سيكون لها مردود تنموي مباشر من خلال المساهمة في تنمية وتطوير سلاسل القيمة المضافة للكاكاو.
- دعم الاستقرار المعيشي وخلق فرص العمل لعدد مقدر من سكان البلاد، حيث ستستفيد أكثر من 800 ألف أسرة تعتمد في معيشتها على محصول الكاكاو بصورة مباشرة من التمويل المشترك؛ مما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- المُساهمة في تقوية اقتصاد البلاد وتعزيز نموه واستقراره عبر تأمين حصوله على موارد مقدرة من النقد الأجنبي، إذ يُعتبر الكاكاو سلعة الصادر الرئيسية.

****

رابعاً: تنمية القدرات

دعم مؤسسي لبرنامج تحصيل ضرائب البلديات باستخدام أجهزة الدفع الإلكتروني

جمهورية بنين

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 400 ألف دولار

أهداف العملية

تزويد ثلاث بلديات نموذجية («كوتونو المركزية» - «لوكوسا « - «باسيلا» الريفية) بنظام إلكتروني فعال لتحصيل الضرائب بهدف زيادة مواردها المالية بحلول نهاية عام 2022، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لتسهيل الإدماج المالي، وتحسين إجراءات تحصيل ومراقبة الضرائب، ومراقبة وتقييم الزيادة المتوقعة في الإيرادات، وإنشاء قاعدة بيانات لدافعي الضرائب.

المواءمة الاستراتيجية

يتسق الدعم المؤسسي مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف المتعلق بالاستثمار في البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ، ومع تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرساء البنية الأساسية.

****

تجديد خدمات خبير عربي في مجال إدارة المشاريع التنموية لدعم الإدارةالعامة للتعاون والاندماج الجهوي التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتهيئة الترابية

جمهورية الكاميرون

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 250 ألف دولار

أهداف العملية

مواصلة دعم الإدارة العامة للتعاون والاندماج الجهوي التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتهيئة الترابية بالكاميرون وتمكينها من اكتساب خبرات وطنية لتحسين محفظة المشاريع القائمة وتحسين أثرها التنموي، ودعم التنسيق بين المانحين العرب والسلطات المحلية لتمويل عمليات جديدة ومتابعة المشروعات قيد التنفيذ.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

تمويل عملية لتنمية قدرات أصحاب المشاريع متناهية الصغر في قطاع الجلود

إقليمي

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 285 ألف دولار

أهداف العملية

المُساهمة في تحفيز سلاسل القيمة للجلود من خلال تشجيع المصنوعات الجلدية وخصوصاً الأحذية، وذلك في مجموعة مُختارة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا).

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، ومع تطلعات أجندة أفريقيا 2063 .

****

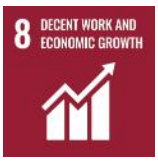

تمويل عملية تنمية قدرات رائدات الأعمال الافريقيات في مجال الصناعات التقليدية

إقليمي (جمهوريتا مالي والنيجر)

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 480 ألف دولار

أهداف العملية

تعزيز وتنمية قدرات ومهارات 60 مشارك منهم 50 إمرأة وفتاة (25 إمرأة في كل من النيجر ومالي) في مجال الصناعات التقليدية مثل الحياكة والتطريز التقليدي، و10 مدربين في مركزين للتدريب المهني في جمهوريتي مالي والنيجر.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تُساعد في تمكين المرأة الأفريقية اقتصادياً، ومع تحقيق الهدف رقم (4) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بزيادة أعداد النساء والشباب في مجالات التعليم الجيد والتدريب وتزويدهم بالمهارات اللازمة والهدف رقم (5) المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف رقم (8) المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

تمويل تأسيس منصة إقليمية للتعليم عن بُعد للكليات الزراعية

إقليمي

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 330 ألف دولار

أهداف العملية

تأسيس وترقية أداء منصة إقليمية للتعليم عن بُعد لمساعدة الجامعات الأفريقية على مواصلة النشاط الأكاديمي عقب الإغلاق المترتب عن جائحة كوفيد-19، وتحسين قدرات التعليم العالي في أفريقيا.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ومع تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرساء البنية الأساسية.

****

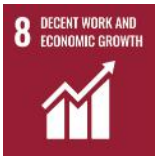

تمويل تنمية قدرات المزارعين وسلاسل القيمة المضافة للكاجو

جمهورية غينيا بيساو

تاريخ الموافقة: مارس 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

توفير معدات تقشير الكاجو لتعزيز سلسلة القيمة الإضافية للمنتج، وتقليل الفاقد من الكاجو وتحويله إلى منتج نهائي قابل للتصدير. كما تهدف العملية إلى تقليل نسبة الفقر في المناطق الريفية من خلال دعم صغار المزارعين وخاصةً الشباب بما فيهم النساء، وتدعم - بصورة غير مباشرة - قطاع العاملين في تصنيع ماكينات التقشير عبر توفير آليات تقشير تقليدية من السوق المحلي؛ مما يُسهم في النهوض بالأنشطة الهيكلية للتحويل على المستوى الريفي.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير سلاسل القيمة الزراعية، ومع تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر.

تمديد خدمات خبير في مجال التمويل الأصغر لدعم وزارة الاقتصاد والمالية والتنمية

بوركينا فاسو

تاريخ الموافقة: يونيو 2021

قيمة المنحة: 250 ألف دولار

أهداف العملية

دعم المكتسبات التي حققها الخبير في إطار العون الفني السابق، ومواصلة دعم الوزارة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمويل الشامل، ودعم الصندوق الوطني للتمويل الشامل، وتحسين أداء الخطط والبرامج الوطنية لتطوير قطاع التمويل الأصغر في البلاد، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية لمؤسسات التمويل الأصغر.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

****

تمويل عملية لتوفير مياه الشرب للمدارس الريفية

جمهورية جامبيا

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 150 ألف دولار

أهداف العملية

توفير المياه النظيفة لطلاب المدارس الريفيين وتقليل ساعات البحث عنها، والمُساهمة في خفض نسب الفاقد التربوي وفي توفير بيئة تعليمية صحية وملائمة تُساعد الطلاب على التركيز في التحصيل الأكاديمي.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (المياه والصرف الصحي)، ومع تحقيق الهدف رقم (6) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع، ومع أجندة أفريقيا 2063.

****

تمويل إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء مطار إقليمي في مدينة مزوزو عاصمة الإقليم الشمالي

جمهورية ملاوي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 350 ألف دولار

أهداف العملية

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء مطار إقليمي لتوفير وصول النقل الجوي إلى مدينة مزوزو عاصمة الاقليم الشمالي، حيث أن إنشاء هذا المطار سيدعم خدمات النقل ويسهل الوصول للمنطقة، كما سيدعم قطاعات الأعمال والتجارة والسياحة، ويحقق فوائد اقتصادية واجتماعية للمنطقة خاصة والبلاد عامة.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ومع تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر والهدف رقم (9) المتعلق بالتصنيع والابتكار وإرساء البنية التحتية. كما تُسهم العملية في تنفيذ استراتيجية الحكومة ورؤيتها الشاملة لتنمية البلاد.

****

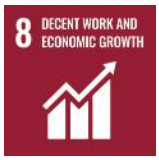

دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي «مائة ألف مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة لتأمين مليون وظيفة» - فيما بعد أزمة كوفيد-19

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

تسريع التحول الاقتصادي الأفريقي وبناء المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وزيادة الاستثمارات التي يقودها الشباب، وتحسين بيئة ريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

المُساهمة في رعاية الدورة الثانية لمعرض التجارة البينية الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 300 ألف دولار

أهداف العملية

التعرف على الشركات والمنتجات العربية والأفريقية واحتياجات المنطقتين، والتعرف على الصناعات الوطنية الأفريقية، وإعطاء صورة واضحة لزوار المعرض من الدول الأفريقية المشاركة عن ما تقوم به المؤسسات والشركات الوطنية من أعمال وإنجازات على صعيد القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، وإتاحة الفرص الجيدة لعقد الصفقات واستنباط مشاريع جديدة قابلة للتمويل.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير التجارة والقطاع الخاص، كما تعزز من انطلاق اتفاقية التجارة القارية الأفريقية.

****

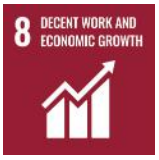

المُساهمة في رعاية مشاركة الاتحاد الأفريقي في إكسبو 2020

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

رعاية مشاركة الاتحاد الأفريقي في إكسبو 2020 لعرض واقع القارة وطموحها «أفريقيا التي نريد»، بتقديم الجهد القاري الذي تم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديداً تعزيز التجارة البينية والتنمية الصناعية، وعرض التقدم الذي تحقق لخلق بيئة أعمال مواءمة تحت شعار «جاهزون للأعمال «، وكذلك عرض الفرص الاستثمارية وبعض التجارب الناجحة التي دفعت بالتكامل الإقليمي والتحول الاقتصادي وجاهزية القارة الأفريقية لاستضافة الإكسبو في الأعوام القادمة.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف المتعلق بتطوير التجارة والقطاع الخاص، ومع تحقيق الهدف رقم (7) من أهداف أجندة أفريقيا 2063 المتعلق بـ «أفريقيا متحدة، وقوية، ومرنة، وشريك عالمي مؤثر»، ومع تحقيق الهدف رقم (17) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

دعم مؤسسي للتحول الرقمي لصالح بنك الإبداع والشراكة

جمهورية سيراليون

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 350 ألف دولار

أهداف العملية

المُساهمة في دعم وتطوير نظام المعلومات لبنك الإبداع في جمهورية سيراليون، وذلك باقتناء نظام معلومات متطور لخدمات الدفع الإلكتروني من إقراض وتحصيل وتأمين لتحقيق الشمول المالي، وتدريب العاملين على النظام للرفع من كفاءاتهم ومهاراتهم في الاستخدام.

المواءمة الاستراتيجية

تندرج العملية تحت المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

****

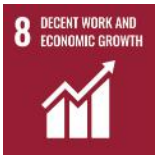

تجديد خدمات خبير لدعم وزارة التخطيط

جمهورية النيجر

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

مبلغ المنحة: 250 ألف دولار

أهداف العملية

مواصلة دعم الإدارة العامة لبرمجة التنمية التابعة للوزارة بتمديد خدمات خبير في مجال إدارة المشاريع التنموية، وذلك لترسيخ إنجازات العون الفني السابق، ولمزيدٍ من التحسين في تنفيذ المشاريع التنموية والخطط المستقبلية لتطوير القطاعات الحيوية بالبلاد، وكذلك لبلورة استراتيجية التعاون الثنائي بين جمهورية النيجر والمصرف.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

تمويل تطوير مدارس نموذجية

جمهورية النيجر

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

تطوير مدارس نموذجية من خلال المساهمة في تعزيز البنية التحتية المدرسية في جمهورية النيجر. وتتضمن العملية إنشاء وتجهيز مدرستين نموذجيتين بطاقة استيعابية قدرها 800 تلميذ، وتهيئة ثلاثة مزارع مدرسية لتطبيق الدروس النظرية عملياً في إطار الأنشطة المدرسية.

المواءمة الاستراتيجية

تندرج العملية في إطار توجه المصرف لدعم التعليم الجيد في البلدان الأفريقية وفقاً لاستراتيجيته العشرية 2030 التي تهتم بتطوير وتعزيز البنية التحتية للقطاع الاجتماعي والتعليم، وتُسهم في تحقيق الهدف رقم (4) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، كما تُلبي العملية تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

****

المُساهمة في عملية الاستجابة العاجلة لمجابهة جائحة كوفيد-19

جمهورية جنوب السودان

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

مساعدة حكومة جنوب السودان في إنشاء أنظمة لرصد جائحة كوفيد-19 ودعمها لمواجهة الوباء والحد من انتشار آثاره السلبية الصحية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الوقاية من العدوى ومكافحتها على مستوى الهياكل الصحية والأماكن العامة، وتجهيز وتهيئة المختبرات الوطنية ورعاية الحالات المصابة، وتنفيذ مسارات جديدة لتسريع برامج التوعية بين المجتمعات الضعيفة.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (القطاع الاجتماعي - الصحة)، ومع تحقيق الهدف رقم (3) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، كما تستجيب لتطلعات أجندة أفريقيا 2063.

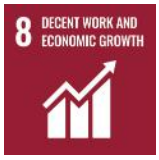

المُساهمة في تمويل «برنامج التحالف لمكافحة العمى الممكن تفاديه - الجيل الثاني»

إقلـيمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

يهدف البرنامج إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية للعيون عن طريق تمويل الحملات الطبية وتقديم الخدمات الجراحية والعلاجية عالية الجودة، وتوفير المعدات الطبية لمعالجة اعتام عدسة العين واضطرابات الإنكسار الضوئي والزرق (الجلوكوما) واعتلال الشبكية بسبب داء السكري، وتنمية قدرات العاملين في هذه المجالات من خلال تدريبهم لمواكبة أحدث التطورات التقنية، بالإضافة إلى المساهمة في علاج اضطرابات الانكسار الضوئي لتلاميذ المدارس بتوفير الفحص والنظارات المجانية.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (لقطاع الاجتماعي-الصحة)، ومع الهدف رقم (3) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، كما تلبي العملية تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

****

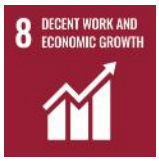

المُساهمة في تمويل «برنامج بناء القدرات لتمكين النساء والشباب في القطاع الزراعي»

إقلـيمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 410 ألف دولار

أهداف العملية

يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الإدارية للشباب والنساء لإدارة مشاريعهم الزراعية وتطوير أعمالهم، وتنمية قدرات الجمعيات الزراعية لتتمكن من سد الفجوة في رسم الاستراتيجيات والحوكمة والقيادة والتشغيل؛ مما يؤهلها لرعاية ومساندة أصحاب المشاريع الزراعية من خلال توفير مدخلات الإنتاج والترويج لعمل صغار المزارعين وتسهيل الوصول إلى الفرص التمويلية. ويُسهم ذلك - بصورة عامة - في دعم سلاسل القيمة الزراعية في الدول السبع المستفيدة من التمويل.

الموائمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمجال الاستراتيجي الخاص بتنمية سلاسل القيمة الزراعية، كما تتسق مع تحقيق الهدف (10) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة والهدف رقم (8) المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

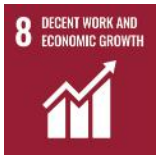

المُساهمة في تمويل برنامج لتنمية قدرات أصحاب المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب في تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي

إقلـيمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

يهدف البرنامج إلى تعزيز الجهود الحالية التي تبذلها حكومات الدول المستفيدة من التمويل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصةً في القطاع الزراعي. وتهدف هذه الجهود إلى بناء قدرات النساء والشباب ورفع كفاءاتهم في مجال إدارة المشاريع الزراعية بغرض تعزيز فرص كسب العيش وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتمكينهم من المشاركة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في مجتمعاتهم. كما تهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات المحلية الناشطة في مجال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمجال الاستراتيجي الخاص بتنمية سلاسل القيمة الزراعية، كما تتسق مع تحقيق الهدف (10) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة والهدف رقم (8) المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

****

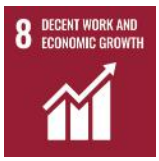

تجديد خدمات خبير لدعم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 140 ألف دولار

أهداف العملية

دعم المكتسبات التي أحرزها الخبير في إطار العون الفني السابق من خلال الاستمرار في تأدية مهامه المتمثلة في تعزيز الجهود التنسيقية بين الوزارة وشركاء التنمية خاصةً مجموعة التنسيق العربية، ونقل الخبرة للعاملين في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم ومتابعة المشاريع التنموية من أجل تحسين محفظة المشاريع القائمة وتتبع أثرها التنموي، وتعبئة الموارد المالية لمشاريع جديدة تتسق مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2021 - 2025).

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات لتدعيم المعرفة التي تُسهم بدورها في تحقيق مجالات تركيز استراتيجية المصرف 2030 المختلفة، كما تستجيب العملية لتطلعات أجندة أفريقيا 2063.

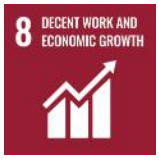

تجديد خدمات خبيرين لوزارة التخطيط والتنمية

جمهورية كوت ديفوار

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 170 ألف دولار

أهداف العملية

دعم المكتسبات التي أحرزها الخبيران في إطار العون الفني السابق واستكمال ما لم يتم انجازه بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ومواصلة دعم الوزارة وتمكينها من اكتساب خبرات وطنية لتحسين محفظة المشاريع القائمة والرفع من أدائها وأثرها التنموي، إلى جانب تنمية القدرات البشرية والمؤسسية للبلاد.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، كما تلبي تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

****

تمويل عملية لتبادل المعارف والخبرات لدعم قسم اللغة العربية والحضارات الإسلامية بجامعة «الشيخ انتا ديوب» بداكار

جمهورية السنغال

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 320 ألف دولار

أهداف العملية

تبادل خبرات التدريب والتدريس والبحث العلمي في مجال اللغة العربية، والإشراف المشترك على طلاب قسم اللغة العربية والحضارات الإسلامية بجامعة «الشيخ انتا ديوب»، وتطوير البنية التحتية الرقمية لمعمل القسم.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (4) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجودة التعليم، كما تلبي تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

توفير خدمات خبير لتعليم اللغة العربية

جمهورية جامبيا

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 320 ألف دولار

أهداف العملية

ترقية مستوى تدريس اللغة العربية بجمهورية جامبيا وتطوير مناهجها، وتحسين مستوى التخاطب بين مستخدميها.

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (4) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجودة التعليم، كما تلبي تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

****

مجابهة آثار جائحة كوفيد-19 بتوفير وحدة لإنتاج الأكسجين الطبي

جمهورية غينيا بيساو

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 500 ألف دولار

أهداف العملية

دعم سياسة حكومة غينيا بيساو الرامية إلى تطوير البنية التحتية الصحية والارتقاء بها من أجل توسيع رقعة الخدمات الطبية، وكذلك تلبية الاحتياجات الصحية الضرورية للمواطنين. وتهدف العملية - على وجه الخصوص - إلى توفير إمداد مستقر للأوكسجين الطبي على مستوى المستشفى الوطني المرجعي «سيمون منديز» في العاصمة «بيساو».

المواءمة الاستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (القطاع الاجتماعي - الصحة)، ومع تحقيق الهدف رقم (3) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، كما تلبي تطلعات أجندة أفريقيا 2063.

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء مراكز البيانات المحفوظة اثيرياً

إقليمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 210 ألف دولار

أهداف العملية

تمويل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لـ «مشروع إنشاء مراكز البيانات المحفوظة أثيرياً»، من أجل زيادة عدد مراكز البيانات داخل أفريقيا وبالتالي زيادة سعة استضافة المحتوى داخل القارة لتقليل التكلفة وسرعة الوصول إلى البيانات.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي)، ومع تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرساء البنية الأساسية.

****

إعداد دراسة الجدوى للبرنامج الإقليمي لتطوير سلاسل القيمة الاستراتيجية للأمن الغذائي في دول مجموعة الساحل (G5)

إقليمي

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة المنحة: 400 ألف دولار

أهداف العملية

تهدف العملية إلى المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي والتأقلم مع الصدمات الخارجية مثل التغيرات المناخية، وأسعار المحروقات والمواد الأولية، والأوبئة، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجموعة الساحل.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير سلاسل القيمة الزراعية، ومع تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والهدف رقم (2) المتعلق بالقضاء التام على الجوع.

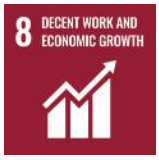

تنمية سلاسل القيمة الزراعية وترويج الصادرات لبعض الدول من مجموعة الإيكواس

إقليمي

تاريخ الموافقة: أبريل 2021

قيمة المنحة: 69 ألف دولار

أهداف العملية

تعزيز وتنمية قدرات بعض الدول في مجموعة الإيكواس للترويج بصورة أفضل لمنتجاتها بهدف الوصول لأسواق جديدة، وذلك من خلال التعريف بالميزة التنافسية والقيمة المضافة للسلع والمنتجات الوطنية لتلك الدول ومن ثم تنمية سلاسل القيمة الإقليمية التي ستدفع بالتجارة البينية والتكامل الإقليمي فيما بين دول المجموعة وفيما بين المجموعة والقارة الأفريقية.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير سلاسل القيمة الزراعية، ومع تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والهدف رقم (2) المتعلق بالقضاء التام على الجوع.

****

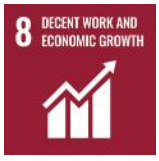

دعم منتدى الأعمال العربي الأفريقي حول المنتجات الغذائية الزراعية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 60 ألف دولار

أهداف العملية

دعم منتدى الأعمال العربي الأفريقي حول المنتجات الغذائية الزراعية الذي يهدف إلى المساهمة في ترويج وتنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها الدول المؤهلة للاستفادة من عون المصرف.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير سلاسل القيمة الزراعية والمجال الخاص بتطوير التجارة والقطاع الخاص، ومع تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والهدف رقم (2) المتعلق بالقضاء التام على الجوع.

رعاية النسخة الخامسة للمنتدى الأفريقي للأعمال والمسؤولية الاجتماعية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 55 ألف دولار

أهداف العملية

رعاية المنتدى الذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الأفريقية وتحفيزها لتصبح رائدة في هذا المجال وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تمويل الفرص المرتبطة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ومكافأة أبرز الشركات المبتكرة.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار وإرساء البنية الأساسية والهدف رقم (11) المتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

****

إعداد دراسة الجدوى لإنشاء مشروع شبكة أفريقية موحدة أقليمية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 95 ألف دولار

أهداف العملية

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء شبكة اتصالات أفريقية موحدة الذي يهدف إلى تسهيل وزيادة تبادل حركة الاتصالات الصوتية والخدمات بين الدول الأفريقية.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ومع تحقيق الهدف رقم (9) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار.

المساهمة في تمويل منتدى الأعمال الأفريقي

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 100 ألف دولار

أهداف العملية

يهدف منتدى الأعمال في جمهورية الكونغو حول «تعزيز تطوير البطارية والسيارة الكهربائية وسلسلة قيمة الطاقة المتجددة والسوق في أفريقيا» إلى التباحث مع أصحاب المصلحة المشاركين في المنتدى حول تحديد الفرص وتسهيل الاستثمارات وزيادة حصة أفريقيا في المجالات المذكورة.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير التجارة والقطاع الخاص، ومع تحقيق الهدف رقم (7) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإنتاج طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

****

دعم المنتدى الأفريقي الأول للصحافة الاقتصادية والمالية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 15 ألف دولار

أهداف العملية

دعم المنتدى الأفريقي الأول للصحافة الاقتصادية والمالية الذي يهدف إلى تعزيز دور الصحافة الإنمائية في أفريقيا، من خلال تنمية قدرات ومعارف الصحفيين الأفارقة لتمكينهم من التعامل بصورة مهنية وكفاءة عالية في زيادة التحقق من المعلومات الاقتصادية والمالية حول أفريقيا ومعالجتها وتطوير ثقافة نشرها.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (17) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

دعم اتحاد التلفزة الخاصة في أفريقيا

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2021

قيمة المنحة: 10 آلاف دولار

أهداف العملية

خلق علاقات تواصل وتعاون مع الاتحاد الأفريقي للتلفزة، بغرض بث فقرات ترويجية للتعريف بالمصرف وأهدافه ومنجزاته، وتغطية أنشطته التنموية إعلامياً في الدول الأعضاء في الاتحاد المؤهلة للاستفادة من عون المصرف.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع أهداف المصرف الرامية للترويج لعملياته، ومع تحقيق الهدف رقم (17) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

****

رعاية منتدى الإيكواس الثالث للتعدين والبترول

إقليمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 12 ألف دولار

أهداف العملية

المساهمة في رعاية منتدى الإيكواس الثالث للتعدين والبترول، الذي يهدف إلى تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات التجارية في قطاعي التعدين والنفط، من أجل تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير التجارة والقطاع الخاص، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

رعاية أسبوع شرق أفريقيا للتجارة والصناعة 2021

إقليمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 15 ألف دولار

أهداف العملية

المساهمة في رعاية أسبوع شرق أفريقيا للتجارة والصناعة الذي يهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمارات إلى شرق أفريقيا كوجهة جاذبة للتجارة والتصنيع والاستثمار، والمساعدة في إنشاء منصة للشراكات المحتملة للمشروعات، وتعزيز فرص التصدير والحوار التجاري بين شرق أفريقيا ودول أخرى من القارة وكبار الفاعلين الاقتصاديين في العالم؛ مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي لدول المنطقة.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير التجارة والقطاع الخاص، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

****

رعاية ورشة عمل رفيعة المستوى حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات العظمى

إقليمي

تاريخ الموافقة: سبتمبر 2021

قيمة المنحة: 25 ألف دولار

أهداف العملية

المساهمة في رعاية ورشة عمل رفيعة المستوى حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا، لدعم المبادرة الإقليمية بشأن الموارد الطبيعية في المنطقة وتحديد مجالات التحديات وسبل تعزيز إجراءات مكافحة الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد والتجارة فيها من أجل تحقيق السلام والتنمية.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ومع تحقيق الهدف رقم (13) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي.

إعداد مخطط عام لتوفير خدمات إمداد المياه والصرف الصحي

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: أكتوبر2021

قيمة المنحة: 3,800 دولار

أهداف العملية

إعداد مخطط عام لإمداد المياه والصرف الصحي في جمهورية غينيا في إطار مبادرة فريق عمل المياه والصرف الصحي لمجموعة التنسيق ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالاستثمار في البنية التحتية- المياه، كما يساهم في تحقيق الهدف رقم (6) الخاص بالمياه النظيفة والصرف الصحي.

****

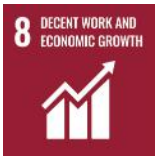

رعاية النسخة الرابعة لجائزة المالية الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة المنحة: 25 ألف دولار

أهداف العملية

المساهمة في رعاية النسخة الرابعة لجائزة المالية الأفريقية، التي تهدف إلى تكريم الشخصيات المؤثرة والبارزة التي لعبت دوراً مهماً في دعم عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في القارة الأفريقية.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع الهدف رقم (17) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

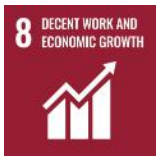

تمويل جائزة برنامج الشباب الناشئ لريادة الأعمال

إقليمي

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة المنحة: 25 ألف دولار

أهداف العملية

المساهمة في تمويل جائزة برنامج الشباب الناشئ لريادة الأعمال، التي تهدف إلى الوقوف على التحديات التي تواجه رواد الأعمال الشباب وإيجاد حلول عملية لها بالتشاور مع أصحاب المصلحة؛ بغرض تمكينهم من توسعة أعمالهم وإضفاء سمة الابتكار في مشاريعهم.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تحقيق الهدف رقم (8) الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف رقم (10) الحد من عدم المساواة.

****

توفير خدمات خبراء لفترة قصيرة لمهمة إعداد مشروعات في ولاية بورنو

جمهورية نيجيريا الاتحادية

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2021

قيمة المنحة: 25 ألف دولار

أهداف العملية

يتمثل الهدف الرئيسي للعملية في تحديد المجالات التي يمكن للمصرف التدخل فيها ضمن أولويات الولاية الاستراتيجية، وإعداد عملية نموذجية يمكن تمويلها من قبل المصرف، مع تحديد الاحتياجات الفنية اللازمة لإعداد عملية في مجال التنمية الريفية المتكاملة لتمويلها من قبل المصرف وشركائه.

المواءمة الإستراتيجية

تتسق العملية مع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتطوير سلاسل القيمة الزراعية ومع المجال الاستراتيجي للمصرف الخاص بتنمية القدرات، ومع تحقيق الهدف رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الإقتصاد، والهدف رقم (17) المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

الملحق الثاني
مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 2021/12/31

الـدول الأعضـاء	الأسهـم			القوة التصويتية	
	إجمالي رأس المال المدفوع بملايين الدولارات	عدد الأسهم	النسبة المئوية من المجموع	عدد الأصوات	النسبة المئوية من المجموع
المملكة الأردنية الهاشمية	8.992	89.92	0.22	289.92	0.64
دولة الإمارات العربية المتحدة	449.582	4,495.82	10.70	4,695.82	10.30
مملكة البحرين	8.992	89.92	0.22	289.92	0.64
الجمهورية التونسية	37.465	374.65	0.89	574.65	1.26
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	179.833	1,798.33	4.28	1,998.33	4.38
المملكة العربية السعودية	1,078.997	10,789.97	25.69	10,989.97	24.10
جمهورية السودان	8.992	89.92	0.22	289.92	0.64
الجمهورية العربية السورية	4.995	49.95	0.11	249.95	0.53
جمهورية العراق	629.415	6,294.15	14.99	6,494.15	14.24
سلطنة عمان	53.950	539.50	1.28	739.50	1.62
دولة فلسطين	8.992	89.92	0.22	289.92	0.64
دولة قطر	359.665	3,596.65	8.56	3,796.65	8.33
دولة الكويت	659.387	6,593.87	15.70	6,793.87	14.90
الجمهورية اللبنانية	29.972	299.72	0.71	499.72	1.10
دولة ليبيا	599.442	5,994.42	14.27	6,194.42	13.58
جمهورية مصر العربية	8.992	89.92	0.22	289.92	0.64
المملكة المغربية	65.938	659.38	1.57	859.38	1.88
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	6.399	63.99	0.15	263.99	0.58
المجمـوع	**4,200.000**	**42,000.00**	**100.00**	**45,600.00**	**100.00**